وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسةLARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم-UNIVERSITE LARBI TEBESSI -TEBESSA

التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصاوية الرقم التسلسلي:19 /2021

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهاوة ماستر أكاويمي (ل م و)

وفعة: 2021

الفرع: العلوم الاقتصاوية

التخصص: اقتصاو نقري وبنكي

عنوان المذكرة:

انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاو الجزائري (2005-2019)

من إعراو الطالبين: تحت إشراف الركتور:

- بوبطانة محمر رمزي
- مهري علاء الرين

براهمي خالر

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فاطمة الزهراء بن صغير	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
براهمي خالد	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
شهلة قدري	أستاذ محاضر "ب"	عضوا مناقشا

السنةالجامعية: 2020 /2021

آية الكرسي سورة البقرة آية ٢٥٥

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلوات ربي وسلامه عليه

وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه واهتدى بهداه إلى يوم الدين...أما بعد:

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والمحبة والتقدير

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة جميع أساتذتنا الأفاضل وخاصة الأستاذ المشرف على هذه المذكرة. "براهمي خالد"

الذي أغرقنا بجميع تفانيه وطول صبره ونصحه وإرشاده لنا .نسأل الله أن يرزقه راحة ورضا يغمر قلبه وعملا يرضي ربه، وعفوا يغسل ذنبه، وذكرا يشغل وقته،

وجنة تكون هي المسكن والمأوى.

وشكرا جزيلا للإدارة والطاقم الجامعي وكل من ساهم في هذا البحث من قريب أو من بعيد.

فلكم من فائق التقدير والاحترام.

الفهارس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ...ز
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية	
تمهيد	01
المبحث الأول: ماهية اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية	02
المطلب الأول: الإطار المؤسساتي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية	02
المطلب الثاني: مضمون اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية	04
المطلب الثالث: دوافع وأهداف اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية	13
المبحث الثاني: الجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية	18
المطلب الأول: منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	19
المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الأورو-جزائرية	27
المطلب الثالث: التعاون المالي الأورو-جزائري	29
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: انعكاسات وآثار اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري (2005-2019)	
تمهيد	34
المبحث الأول: انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري (2005-2019)	35
المطلب الأول: انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على الحصيلة الجمركية	35
المطلب الثاني: انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على اقامة منطقة التبادل الحر	42
المطلب الثالث: انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي	46

المبحث الثاني: آثار اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري (2005-2019)	53
المطلب الأول: آثار اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على القطاع الزراعي	53
المطلب الثاني: آثار اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على القطاع الصناعي	54
المطلب الثالث: تقييم اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية وشروط نجاحها	57
خلاصة الفصل	62
الخاتمة	64
ثبت المراجع	67

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**القائمة الاولى من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك التعريفي**	21
02	**القائمة الثانية من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي**	23
03	**القائمة الثالثة من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي**	25
04	**تطور الايرادات الجمركية خلال الفترة (2005-2019)**	39
05	**تطور أسعار النفط والميزان التجاري والموازنة العامة**	41

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**القائمة الاولى من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك التعريفي**	21
02	**القائمة الثانية من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي**	23
03	**القائمة الثالثة من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي**	25
04	**تطور الايرادات الجمركية خلال الفترة (2005-2019)**	38
05	**تطور أسعار النفط والميزان التجاري والموازنة العامة**	40

المقدمة العامة

يشهد عالم الإقتصاد والمبادلات التجارية في هذا العصر توجها متزايدا نحو التكتلات الاقتصادية واقتصاد السوق وما يتطلبه من خوصصة للمؤسسات الاقتصادية وتحرير أسعار الصرف وإدخال التعديلات الهيكلية وتشجيع الاستثمارات بما يتفق مع النظرة السائدة عالميا في مجال المال والأعمال، وبغية الاندماج في الاقتصاد العالمي واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق.

ويظهر هذا التوجه جليا في اتفاقيات الشراكة التي عقدتها دول الاتحاد الأوروبي مع بلدان البحر الأبيض المتوسط في شكل اتفاقيات ثنائية، وفيما بعد أصبحت علاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على الحوض المتوسط المرتكزة على الجانب التجاري غير كافية، فكان لا بد من تقوية هذه العلاقات بإيجاد صيغة جديدة للتعاون تتمثل في إبرام اتفاقيات الشراكة الشاملة بين الطرفين في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك بخلق مناطق للتبادل الحر وإقامة منطقة سلم واستقرار في الحوض المتوسطي، وكان اهتمام الاتحاد الأوروبي كبيرا بمسألة الشراكة مع الجزائر بشكل خاص لما تتمتع به من سوق جديدة وواسعة، وموقع مميز بتمركزها وسط بلدان المغرب العربي وباعتبارها بوابة لأفريقيا وكذا قربها من أوروبا، وبدورها سعت الجزائر من وراء الشراكة الأجنبية مع الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها تلك الدول في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الشريكة وذلك بفتح أفاق جديدة للمستثمر المحلي وتوسيع السوق والتقليل من تكلفة المدخلات وزيادة درجة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين.

ولقد احتل موضوع الشراكة الجزائرية الأوروبية مكانة هامة في جدول أعمال الطرفين منذ الستينات في شكل مساعي ومفاوضات ومعاهدات، وجاء أول اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 1976 عندما تم التوقيع على بروتوكول تجاري مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل 05 سنوات بما في ترقية المبادلات التجارية وكيفية تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وشروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.

الإشكالية

والجزائر كغيرها من بلدان الضفة المتوسطية فقد دخلت في مفاوضات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي بهدف توقيع اتفاق الشراكة، وبالفعل في شهر أفريل من سنة 2002 وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة مع الجانب الأوروبي بهدف زيادة التعاون والشراكة في مختلف المجالات.

وفي سياق هذه المعطيات نحاول في بحثنا التطرق إلى تقييم علاقة الجزائر بالاتحاد الأوروبي في ظل اتفاق الشراكة وماهية التغيرات التي أحدثها تطبيق هذا الاتفاق على الاقتصاد الوطني، وتقديرها خلال الفترة (2005-2019)، وهذا ما أدى بنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية:

- **ماهي الآثار المتوقعة من اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2005-2019)؟**

وفي حقل هذه الإشكالية تصادفنا العديد من التساؤلات الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

- ما مضمون الاتفاق وما تأثيره على الاقتصاد الجزائري؟
- ما هو الجانب الاقتصادي اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية؟
- ما هي انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وما تقييم تأثير هذه الشراكة على الاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 2005-2019؟

فرضيات البحث

من خلال التساؤلات السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خيار استراتيجي هدفه حماية اقتصاد الجزائر من مخاطر العولمة في ظل التكتلات الجهوية والإقليمية الجديدة.
- الاقتصاد الجزائري سيستفيد من بعض الجوانب التي تتيحها اتفاقية الشراكة كتحويل التكنولوجيا وتدفق الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق جديدة أمام المتعامل الاقتصادي الجزائري.
- إن نجاح اتفاقية الشراكة مرتبط باستقرار السياسة الاقتصادية الكلية للجزائر، مع ضرورة تبني حزمة من الإصلاحات والسياسات التنظيمية، والأخذ في الاعتبار دور الدولة الأساسي في تفعيل اقتصاد السوق.

أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار موضوع البحث إلى الجدل المتواصل حول الجدوى من إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ضف إلى ذلك مرور عدة سنوات على دخول الاتفاق حيز التنفيذ وبالتالي إمكانية أخذ معلومة فعلية حول الأثر الذي تركه اتفاق الشراكة على مختلف الأصعدة.

أهداف البحث

من خلال تناولنا الموضوع الشراكة حاولنا الوصول إلى

- تحليل واقع الشراكة الجزائرية؛
- إبراز النتائج التي تحققت جراء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛
- تقييم الشراكة الأوروبية الجزائرية؛

منهج البحث

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي:

- المنهج الوصفي من خلال تطرقنا إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالشراكة الأوروبية الجزائرية.
- المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية وحجم تأثرها بالشراكة مثل التدفقات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

المحاور الزمنية والمكانية

الفترة التي بنيت عليها الدراسة من سنة 2005 إلى سنة 2019 ، أما المحور المكاني فقد اخترنا الجزائر وهذا بغرض إضافة دراسات وبحوث حول الاقتصاد الجزائري.

خطة البحث

اعتمدنا على خطة متكونة من فصلين:

تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية، وفيه حاولنا تقريب المفاهيم حول ماهية ماهية اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وذلك من خلال التطرق الإطار المؤسساتي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية ومضمونها ودوافعها وأهدافها، وبعد ذلك أبرزنا الجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية، وذلك من خلال التطرق منطقة التبادل الحر بين

الجزائر والاتحاد الأوروبي والعلاقات الاقتصادية الأوروبية الجزائرية والتعاون المالي الأورو جزائري.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى انعكاسات واثار الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري (2005-2019)، وفي هذا الصدد تناولنا انعكاسات اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري، بما في ذلك الانعكاسات على الحصيلة الجمركية و انعكاسات اقامة منطقة التبادل الحر والانعكاسات على التجارة الخارجية وتدفق الاستثمار الأجنبي. وكذلك اثار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على القطاع الزراعي الصناعي واخيرا تقييم اتفاق الشراكة وشروط نجاحها.

الدراسات السابقة

احتل موضوع الشراكة الأورو جزائرية وكذا تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نصيبا كبيرا من الأبحاث والدراسات، تم فيها محاولة الإجابة عن إشكاليات مختلفة بوجهة نظر الباحثين، و بغرض تكوين منظومة معرفية ونظرية لتكون المرتكز في تحديد وتحليل الجانب التمويلي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة يمكن عرض أهمها كالتالي:

1- دراسة (ناصر، 2007)

تناولت هذه الدراسة متطلبات نجاح اتفاق الشراكة الأورو-جزائري وذلك عن طريق تأهيل المؤسسات الجزائرية ومحيطها وتأهيل التكوين، كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الإجراءات التي يجب اتخاذها لضمان نجاح اتفاق الشراكة وبكذا اجتمعت دراستنا مع هذه الدراسة في تسليط الضوء على المؤسسة الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأورو-جزائري، ومن الاستنتاجات المتوصل إليها أن الشراكة تتطلب تأهيل المحيط الاقتصادي نظرا لتفاوت مستوى الأداء بين الاقتصاد الجزائري و اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي.

2- دراسة (علاوي وبوروشة، 2016)

تضمنت هذه الدراسة واقع الاقتصاد الجزائري وأثر الشراكة عليه، كما تطرقت إلى الآثار الناجمة عن إبرام هذه الاتفاقية وتأهيل المؤسسات الجزائرية، وهدفت هذه الدراسة إلى تفعيل الشراكة الأورو - جزائرية من الاندماج في الاقتصاد العالمي وبمذا اجتمعت دراستنا مع هذه

الدراسة من خلال تسليط الضوء على اتفاق الشراكة والمؤسسات الجزائرية، واستنتجت أن الجزائر إذا أرادت مواكبة التطورات عليها أن تسارع إلى تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية الجذرية.

3- دراسة (نسيب، 2016)

تضمنت هذه الدراسة الأصول التاريخية للشراكة الأورو-متوسطية ودور الشراكة الأورو-جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي هذه الدراسة تم تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , أما في دراستنا تطرقنا إلى المؤسسة الاقتصادية عموما حيث هدفت دراستهم إلى توضيح دور الشراكة الأورو - جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة، ومن النتائج المتوصل إليها أن الم ص م تعاني جملة من الصعوبات.

4- دراسة (فراجي بلحاج 2010)

قدمها كأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان سنة 2010. والموسومة ب ' تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر. ركز الباحث على الأبعاد النظرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية، ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث هي أنه رغم الدور الذي تأخذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من المجلات والأهمية التي أولتها الحكومة الجزائرية في سبيل ترقية هذا القطاع إلا أنها لازالت تواجه العديد من العقبات التي تقف في سبيل تطورها ونموها - الدراسة الثانية: من إنجاز الباحث ناصر بوعزيز، قدمها كأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة عنابة سنة 2010 والموسومة ب "الشراكة الأورو-متوسطية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية"، حيث حاول الباحث دراسة مختلف الجوانب النظرية الشراكة الأورو-متوسطية وكذا تأهيل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ودراسة كيفية الاستفادة من فرص الشراكة مع المؤسسات الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية.

5- (حسين يحي 2012)

قدمها " قدمها كأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان سنة 2012، والموسومة ب "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، حيث قام الباحث بدراسة مقارنة لمختلف برامج التأهيل المطبقة في كل من تونس والمغرب والجزائر، كما

قام بقياس فعالية هذه البرامج. ومن أهم النتائج التي توصل لها هي ضرورة تكييف سياسة التأهيل في دول المغرب العربي مع متطلبات واحتياجات المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحاور الكبرى المعنية بتحقيق التنمية المستدامة وبالنسبة لهذه الدراسة أو البحث، فيسعى الباحث من خلالها الربط بين اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية، مع التركيز على الجانب التمويلي لاتفاقية الشراكة، وانعكاساتها على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- (دراسة أحمد عبد الكريم مبارك الشقران 2004)

بعنوان: اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية وآثارها المحتملة على تنمية القطاع الصناعي، الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه بمعهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، 2004، وتوصلت هذه الدراسة أن للشراكة آثار إيجابية على القطاع الصناعي الأردني من خلال زيادة الانفتاح والتبادل التجاري، الأمر الذي يمكن المشروعات الصناعية من الحصول على مستلزمات الإنتاج والآلات المعفاة من الرسوم الجمركية، كما أظهرت نتائج إيجابية فيما يتعلق بالمنافسة وجودة المنتج من خلال التقيد بتطبيق مجموعة من النصوص، التي تخص مكافحة نظم الاحتكار وعدم التمييز ضد المنشآت الأجنبية والقيود على مدى وحجم الدعم لبعض الصناعات.

6- (دراسة شريط عابد 2004)

بعنوان : دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية – حالة دول المغرب العربي، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في علو التسيير، جامعة الجزائر، وأبرزت هذه الدراسة الدور الذي ستلعبه دول المغرب العربي في العولمة الاقتصادية، ومعرفة الحوافز والعراقيل التي تواجه هذا المسعى الذي تدخله هذه الدول من بوابة الشراكة مع الاتحاد الأوربي، كما وقف الباحث على مجمل التأثيرات الداخلية والخارجية الاتفاق الشراكة.

7- (دراسة هناء الدين وآخرون 2001)

بعنوان: الآثار المحتملة لاتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوربي على الاقتصاد المصري، سلسلة دراسات اقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أثر الاتفاقية سلبيا في الأجل القصير، وبالتالي الضرر بالعديد من الأنشطة الصناعية المحلية وخاصة الهندسية والمعدنية وبالتالي ظهور معدلات نمو سالبة في أغلبها، وبما أن أغلب النشاطات الصناعية في مصر

تتميز بارتفاع مستوى الحماية الفعلية، وبانخفاض حجم وارداتها كنسبة من الاستهلاك المحلي، ومحدودية صادراتها كنسبة من الإنتاج، فإنه من المتوقع أن تواجه ضغطا كبيرا لكي تقوم بتعديل أوضاعها، بخلاف الأنشطة الصناعية التي تتميز بارتفاع نصيبها من الصادرات نظرا لارتفاع كفاءتها) فإنه يسهل عليها تعديل أوضاعها بشكل يتلاءم مع المناخ المحلي الذي أصبح يتمتع بدرجات أكبر من المنافسة. أما في مرحلة التطبيق الكامل للاتفاقية، والتي يأخذ فيها ليس فقط التخفيضات الجمركية، بل أثر البرامج المكملة لها أيضا مثل : برنامج تحديث الصناعة، ورفع قدراتها التنافسية، وتحسين الأداء الاقتصادي، والبرنامج الخاص بتسيير تدفق التجارة مع الاتحاد الأوربي الخاص بتخفيض العوائق غير الجمركية، فمن المتوقع أن يكون الأثر إيجابيا على الصناعة المصرية من خلال زيادة الإنتاج المحلي، والصادرات والاستهلاك المحلي من المنتجات الصناعية المحلية في ظل وجود مناخ موات يتسم بالقدرة على رفع معدلات نمو الصناعة.

8- (دراسة عمورة جمال المجيد 2006)

بعنوان: دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، وتوصل الباحث إلى أن اتفاقية الشراكة تهدف إلى تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوربي والدول العربية التي وقعت على هذه الاتفاقية، وأيضا تهدف إلى خلق مناخ ملائم المعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية

تمهيد:

في سنة 1994 تم عقد أول لقاء بين الجزائر ووفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية للاتفاق، إلا أنه في سنة 1997 ونتيجة لاختلاف وجهات النظر حول كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية إضافة إلى مخلفات الأوضاع الأمنية في الجزائر، تم تحميل هذه المفاوضات لتستأنف من جديد في 19 ديسمبر 2001 حيث تم توقيع الاتفاق المبدئي للمشاركة الأورو-جزائرية وبقي التفاوض متواصلا بين الطرفين إلى أن تم التوقيع رسميا على اتفاق الشراكة في 24 أفريل 2002 ، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

بالرجوع إلى اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية نجد أنه تم النص في الباب التاسع منها على إنشاء هيئتين أساسيتين الهدف منهما متابعة تنفيذ هذا الاتفاق والسهر على تطبيق محتواه قصد تحقيق الأهداف المرجوة منه على أكمل وجه، بحيث تتمثل هاتين الهيئتين في: مجلس شراكة ولجنة شراكة. حيث كان تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث كانت كالتالي:

- **المبحث الأول: ماهية اتفاقف الشراكة الأورو-جزائرية**
- **المبحث الثاني: الجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية.**

المبحث الأول: ماهية اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية

يعتبر اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كغيره من الاتفاقيات التي وقعتها بلدان الحوض المتوسط في ظل مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، فبعدما وقعت كل من تونس، إسرائيل، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، ومصر اتفاق الشراكة مع الأوروبيين، جاء دور الجزائر التوقيع عقد الشراكة، الذي يختلف عن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين في أفريل 1976، حيث شمل جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية، سياسية، أو اجتماعية، وهذا وفقا لقرارات إعلان برشلونة

المطلب الأول: الإطار المؤسساتي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية

ترتكز الشراكة على المعاملة بالمثل وعلى العلاقات الدائمة المتعددة الأطراف وعلى الحوار السياسي واحترام الآخر وتحرير المبادلات، حيث يتم تشكيل مجلس للشراكة معد حسب صلاحيات معينة.

1. مجلس الشراكة

لقد نصت المادة 92 من اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على إنشاء مجلس شراكة يهتم بدراسة القضايا التي يتم طرحها في إطار الاتفاق، بالإضافة إلى معالجة كافة المسائل سواء كانت على المستوى الدولي أو الثنائي وكل مسألة تشكل في مضمونها اهتماما ذا طابع مشترك. كما يعقد هذا المجلس اجتماعاته مرة واحدة في السنة بطلب من رئيسه. [1]

1.1. تشكيلة مجلس الشراكة

يتكون مجلس الشراكة حسب اتفاقية الشراكة من أعضاء من مجلس الاتحاد الأوروبي وأعضاء من لجنة المجموعات الأوروبية من جهة ومن أعضاء من الحكومة الجزائرية من جهة ثانية وهذا وفقا لنص المادة 93 فقرة 1. [2]

ويخول بموجب هذه الاتفاقية لأعضاء مجلس الشراكة تعيين ممثلين ينوبون عنهم إذا ما توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في النظام الداخلي لهذا المجلس. وهذا ما تؤكده صراحة

---

[1] المادة 92 من اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، ص25.

[2] المادة 93من نفس الاتفاق، ص26.

الفقرة الثانية من المادة 93 بحيث تنص على ما يلي:" يمكن لأعضاء مجلس الشراكة تعيين ممثلين عنهم حسب الشروط التي سيتم نصها في نظامها الداخلي.

زيادة على ذلك، تتكون رئاسة مجلس الشراكة من طرف عضو من مجلس الاتحاد الأوروبي وعضو من الحكومة الجزائرية بالتناوب.

إن القرارات الصادرة عن مجلس الشراكة تكتسي الطابع الإلزامي وهذا عملا بأحكام المادة 94 من اتفاقية الشراكة والتي ورد نصها كما يلي: من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الاتفاق، وفي الحالات المنصوص عليها من خلاله، يتمتع مجلس الشراكة بسلطة اتخاذ القرار[1].

تعتبر القرارات المتخذة ملزمة للطرفين إذ يستوجب عليهما اتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها ويمكن لمجلس الشراكة صياغة كل التوصيات المناسبة.

يقوم باتخاذ قراراته وصياغة توصياته باتفاق مشترك بين الطرفين.

2.1. صلاحيات مجلس الشراكة

يتمتع مجلس الشراكة بموجب ما تخوله له هذه الاتفاقية مجموعة من الصلاحيات نجملها فيما يلي[2]:

– يقوم مجلس الشراكة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتسهيل التعاون والاتصال بين البرلمان الأوروبي والهيئات البرلمانية الجزائرية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ونظيراتها الجزائرية.

– يقوم مجلس الشراكة بتسوية الخلافات الناجمة عن تنفيذ وتفسير مضمون هذا الاتفاق، بحيث يتم ذلك بعد إخطاره من قبل طرفي الشراكة ويقوم مجلس الشراكة بدوره باتخاذ قرار للفصل في الخلاف القائم بقرار ملزم التطبيق.

– يتمتع مجلس الشراكة بصلاحية إنشاء أو تكوين هيئة أو أي مجموعة عمل يراها ضرورية تسهر على تنفيذ اتفاق الشراكة .

---

[1] المادة 94 من اتفاق الشراكة الأوروجزائرية ، ص26.

[2] المواد من 98 إلى 100، من نفس الاتفاق، ص26-27.

2. لجنة الشراكة

إضافة إلى إنشاء مجلس شراكة ينفذ محتوي هذه الاتفاقية ، فقد تم النص على إنشاء هيئة ثانية تتمثل في لجنة شراكة طبق لنص المادة 95 من اتفاق الشراكة والتي تسند لها مهمة تسيير هذا الاتفاق بحيث يجب عليها أن لا تتدخل في الصلاحيات المخولة لمجلس الشراكة عند ممارسة المهام الموكلة إليها إلا بتفويض منه[1].

1.2. تشكيلة لجنة الشراكة

تتكون لجنة الشراكة حسب المادة 96 من اتفاقية الشراكة الأورو – جزائرية مما يلي[2]:

– ممثلي أعضاء من مجلس الاتحاد الأوروبي ولجنة المجموعة الأوروبية.

– ممثلي عن الدولة الجزائرية. كما تجتمع لجنة الشراكة إما بالمجموعة الأوروبية أو بالجزائر.

2.2 صلاحيات لجنة الشراكة

بالرجوع لاتفاقية الشراكة نجد أن يخول للجنة الشراكة بتولي المهام التالية[3]:

– يخول للجنة الشراكة سلطة اتخاذ القرار عندما يتعلق الأمر بمسألة تسيير الاتفاق المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، كما يمكنها في إطار هذا الاتفاق اتخاذ القرارات التي خصها بها مجلس الشراكة عن طريق التفويض.

– تتسم قرارات لجنة الشراكة بالإلزامية وهي مجبرة التنفيذ لطرفي الاتفاقية.

المطلب الثاني: مضمون اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية

لجأ كل من المفاوض الأوروبي من جهة والمفاوض الجزائري من جهة ثانية إلى تضمين اتفاق الشراكة هذا بمجموعة من الإجراءات والأحكام التي تضم كافة المجالات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، وبالرجوع إلى نص اتفاق الشراكة وما احتوى عليه نجد أنها لم تقتصر في فحواها فقط على الجانب الاقتصادي كما كان عليه الأمر في اتفاق التعاون المبرم سنة 1976 وإنما مست عدة جوانب تتمثل فيما يلي:

---

[1] المادة 95 من اتفاق الشراكة الأوروجزائرية ، ص26.

[2] المادة 96 من نفس الاتفاق، ص26.

[3] المادة 97 من نفس الاتفاق، ص27.

- الجانب الاقتصادي؛
- الجانب المالي؛
- الجانب الأمني والسياسي؛
- الجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني[1].

أولا: بنود اتفاق الشراكة

لقد احتوى اتفاق الشراكة الأوروجزائري على تسعة (9) أبواب للتعاون المشترك، تغطي مختلف المجالات، ومؤكدة ب 110 مادة، وتتمثل هذه الأبواب فيما يلي:

1. المواد 03.04.05 التي تخص الحوار السياسي[2]:

يكون الحوار السياسي والأمني بشكل منتظم، وهو ما يسمح بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء، كما أنه يتعلق بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك التي من شأنها ضمان السلم والأمن والتنمية الإقليمية، ويتم إجراء هذا الحوار في أجال منتظمة، وكلما اقتضت الحاجة وعلى عدة مستويات.

أ. **المستوى الوزاري:** خاصة في إطار مجلس الشراكة.

ب.**مستوى الموظفين السامين:** الذين يمثلون الجزائر من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

ج. **القنوات الدبلوماسية:** وبأية طريقة أخرى من شأنها أن تساهم في تكثيف الحوار وتفعيله.

2. من المادة 06 إلى المادة 29 الانتقال الحر للسلع[3]:

يقوم بصفة تدريجية الاتحاد الأوروبي والجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر، خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة، كأقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وهذا طبقا لإحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994، وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] شواشي فاطمة، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم- الجزائر، 2017-2018، ص72.

[2] المواد 03-04-05، من اتفاقية الجزائر والاتحاد الأوروبي، ص04-05.

[3] المواد من 06 إلى 29، اتفاقية الجزار والاتحاد الأوروبي، ص05-13.

ونص الاتفاق هنا، على تحرير المبادلات من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومنتوجات الصيد البحري، عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتجات واعتماد نظام الحصص على البعض الآخر.

أ- بالنسبة للمنتجات الصناعية: تم الاتفاق على تفكيك مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الأوروبية الواردة إلى الجزائر، وهذا بصورة تدريجية خلال 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، مع العلم أن المنتجات ذات المنشأ الجزائري تدخل إلى المجموعة معفاة من كل الحقوق الجمركية والرسوم.

ويمكن للجزائر أن تتخذ تدابير استثنائية، في شكل زيادة أو استرجاع حقوق جمركية الفترة محدودة، على بعض القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة، خاصة عندما تترتب عن هذه الأخيرة مشاكل اجتماعية خطيرة.

ب- بالنسبة للمنتجات الزراعية:

لم يتم الاتفاق على التحرير الكلي لها، وقد أعطيت امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين:

- الخضر، الفواكه، زيت الزيتون، المصيرات، عصير الفواكه، الخمور، فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية إلى أوروبا.

- اللحوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية، فيما يخص صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر.

ج- بالنسبة لمنتجات الصيد البحري:

تم الاحتفاظ بالنظام المعمول به بموجب اتفاق 1976، حول تصدير السمك الجزائري، والذي نص على التحرير الكلي لصادرات السمك الطازج، من جهتها تشرع الجزائر في إجراء تخفيضات على الحقوق والرسوم، ما بين 25% إلى 100%، المعظم المنتوجات السمكية الطازجة والمجمدة.

د- بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة:

سيقوم الاتحاد الأوروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة 95 % على الواردات الاعتيادية ذات المنشأ الجزائري، من جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي 85 % من وأردتها من الاتحاد.

3. من المادة 30 إلى المادة 37 تجارة الخدمات[1]:

يدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية"، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود، مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها. أما فيما يخص خدمات النقل التجاري، وتنقل الأشخاص لممارسة تجارة الخدمات، فتبقى مقيدة برخص وشروط متبادلة، ويمكن أن تكون محل اتفاقات خاصة يتفاوض حولها الطرفان.

4. من المادة 38 إلى المادة 46 المدفوعات، ورؤوس الأموال، والمنافسة[2]:

تلتزم المجموعة والجزائر، بترخيص كل المدفوعات المتعلقة بالصفقات، وذلك بعملة قابلة للتحويل، كما يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال، الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وكذا إمكانية تصفيتها واعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي.

فيما يخص ميزان المدفوعات، وفي حالة وجود صعوبات فيه، يمكن للطرفين اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المقيدة للصفقات، وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، وذلك لفترة محددة لا تتعدى المدى الضروري لتدارك وضعية ميزان المدفوعات.

في مجال المنافسة، يعمد الطرفان إلى التعاون الإداري في تنفيذ تشريعاتهما الخاصة بالمنافسة، كما يضمن الطرفان الحماية الملائمة والفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، وفقا للمقاييس الدولية.

5.من المادة 47 إلى المادة 66 التعاون الاقتصادي[3]:

يهدف التعاون الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستديمة، ويشمل عدة مجالات أهمها:

---

[1] المواد من 30 إلى 37، اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ص14-16.

[2] المواد من 38 إلى 56، نفس الاتفاقية، ص16-19.

[3] المواد من 47 إلى 66، اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ص19-28.

التعاون في مجال تحرير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والتعاون في القطاعات الكفيلة بجعل الاقتصاد الجزائري قادر على خلق النمو ومناصب الشغل وهي قطاع الصناعة، الزراعة، الطاقة، النقل، الجمارك، الخدمات المالية، السياحة، الاستثمار، الإعلام والإحصاء، المجال العلمي والتكنولوجي، الجانب التشريعي، البيئة، التربية والتكوين. كل هذا من خلال تبادل المعلومات والخبرات والتكوين، والمساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية، تنفيذ أعمال مشتركة، دعم الاستثمار المباشر ... الخ. كما يعمل هذا التعاون على تشجيع التكامل بين الدول المغاربية وذلك بتنفيذ كل تدبير من شأنه أن يساهم في تنمية هذه العلاقات بين الدول المغاربية.

6. من المادة 67 إلى المادة 78 التعاون الاجتماعي والثقافي[1]:

يعترف الطرفان بأهمية التطور الاجتماعي والذي لا بد أن يتماشى مع التطور الاقتصادي، ويوليان الأولية لاحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية، وتم التطرق هنا إلى: – أحكام متعلقة بالعمال، خاصة ما يتعلق بظروف عيشهم وعملهم وكذا الأشخاص الذين يعولونهم.

- الهجرة غير الشرعية، وضرورة عودة الأشخاص المتواجدين في حالة غير شرعية في البلد المضيف.
- ترقية دور المرأة في مسار التطور الاجتماعي والثقافي، ودعم البرامج المتعلقة بالتنظيم العائلي وبحماية الطفولة والأمومة.
- تحسين نظام الحماية الاجتماعية وقطاع الصحة.
- التخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن تعديل الهياكل الاقتصادية، وتحسين ظروف العيش وتوفير مناصب الشغل وتطوير التكوين، لاسيما في المناطق المحرومة.

في مجال الثقافة والتربية، بهدف الاتفاق إلى:

- ترقية التبادل والتعاون الثقافي، الذي يغطي عدة ميادين أهمها: تنظيم تظاهرات ثقافية، حفظ وترميم النصب والمواقع التاريخية والثقافية، الترجمة الأدبية، تكوين الأشخاص العاملين في ميدان الثقافة، تشجيع التعاون في ميدان السمعي البصري

[1] المواد من 67 إلى 78، نفس الاتفاقية، ص28-31.

- الإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين من خلال: تشجيع التحاق العنصر النسوي بالمؤسسات التربوية التعليم، تطوير مستوى خبرة إطارات القطاعين العام والخاص، تشجيع إقامة روابط مستديمة بين الهيئات المختصة في الجانبين.

7. من المادة 79 إلى المادة 81 التعاون المالي[1]:

يهدف التعاون المالي إلى تحقيق أهداف الاتفاق، ويشمل عدة ميادين للتطبيق، هي على الخصوص:

- تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد الجزائري
- تأهيل البنى التحتية الاقتصادية، وترقية الاستثمار الخاص، والنشاطات الموفرة المناصب الشغل
- الأخذ بعين الاعتبار أثار إنشاء منطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري، لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة واعادة تحويلها
- مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية.

دون أن نسي هنا أدوات التعاون المالي الأخرى المندرجة في إطار الشراكة الأورو متوسطية وفي مقدمتها برنامج ميدا 1 للفترة 1996- 1999 وبرنامج ميدا 2 للفترة 2000- 2006. فخلال الفترة 1997-2006 استفادت الجزائر من تعهدات هذا البرنامج وصلت إلى 511 مليون أورو، مقسمة كما يلي: 2.304 مليون أورو في إطار برنامج ميدا1 والباقي يندرج ضمن برنامج ميدا 2، تدخل كلها في إطار عملية التحول الاقتصادي الجزائر.

إلا أن الملاحظ هنا هو ضالة نسبة تسديد المبالغ، حيث وصلت نسبة الامتصاص إلى 4.15% من مجموع المبالغ خلال الفترة 1995- 2002، وذلك بسبب بطء تنفيذ البرامج بالإضافة إلى حداثة الاتفاق. غير أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك الرئيسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، وتأهيل المؤسسات الصناعية، وإحداث الاستقرار الاجتماعي والأمني.

[1] المواد من 79 إلى 81، اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ص29.

8. من المادة 82 إلى المادة 91 التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية[1]:

لقد أعطى الطرفان أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات في ميدان تطبيق القانون وسير العدالة، من أجل تعزيز دولة القانون، ويشمل التعاون في هذا الميدان عدة جوانب هي: تسهيل تنقل الأشخاص، الوقاية من الهجرة غير الشرعية ومراقبتها، التعاون في المجال القانوني والقضائي، مكافحة الجريمة المنظمة وتبييض الأموال، محاربة التمييز العنصري وكره الأجانب، مكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد.

9. من المادة 92 إلى المادة 110 الأحكام المؤسساتية العامة والختامية[2]:

هو البند الأخير من الاتفاق ويتضمن إجراءات مؤسساتية أهمها:

- إنشاء مجلس شراكة، يتولى تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات، والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- إنشاء لجنة شراكة، مكلفة بتسيير الاتفاق، مع مراعاة الاختصاصات المخولة المجلس الشراكة.
- يبرم هذا الاتفاق لمدة غير محددة، وهو يحل محل اتفاق التعاون الموقع في أفريل 1976، اعتبارا من دخوله حيز التنفيذ.
- تعتبر البروتوكولات من رقم 1 إلى 7، وكذا الملحقات من رقم 1 إلى 6، جزء لا يتجزأ من الاتفاق، وهي تبين إجراءات وقواعد تنفيذ بنود الاتفاق.

ثانيا: المفاوضات الجزائرية الأوروبية

بعد مؤتمر برشلونة الذي وضع اللبنة الأولى لاتفاق الشراكة خاضت الجزائر والاتحاد الأوروبية منذ مارس 1997 عدة جولات من المفاوضات بخصوص الشراكة وجرت أول جولة يومي 4 و5 مارس 1997 ببروكسل في ظل تباين كبير في مواقف وتصورات الطرفين بخصوص الخطوط العريضة للجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة

[1] المواد من 82 إلى 91، اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ص29-37.

[2] المواد من 92 إلى 110، نفس الاتفاقية، ص37-48.

بالجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية التي يفرضها حجم الجالية الجزائرية الكبير الموجود في أوروبا[1].

ارتكز المحور السياسي والأمني حسب التصور الجزائري على تكريس مبدأ التشاور وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب، بينما شدد الجانب الأوروبي على احترام مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ومن الناحية الاقتصادية، حرصت الجزائر على رفض الربط بين إلزامية النمو الاقتصادي وبين إنشاء منطقة التبادل الحر وذلك حتى تضمن تحقيق التوازن في المبادلات الجزائرية، بينما كان يرى الطرف الأوروبي حتمية الإسراع أو في الإصلاحات الاقتصادية وفي مقدمتها إتمام إعادة هيكلة المؤسسات واستكمال مسار عملية الخصخصة بالجزائر. أما الجانب الاجتماعي فقد تضمن حسب التصور الجزائري وضعية اليد العاملة الجزائرية في أوروبا والتمسك بضرورة ضمان حقوق أفراد الجالية الجزائرية وحفظ كرامتها، فيما مثلت الهجرة غير الشرعية من شمال إفريقيا عند الجانب الأوروبي نقطة أساسية ينبغي حسمها نظرا لما قد ينطوي على تفاقمها من مخاطر. كشفت هذه الجولة عن وجود فوارق كبيرة في المواقف من بعض القضايا ففي حين تم التوصل على مستوى الخبراء إلى اتفاق حول أهداف ومبادئ الحوار السياسي من خلال الإعلان عن تطابق وجهات النظر فيما يخص مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية وضمان الأمن والسلم والاستقرار، لم يخف الطرف الجزائري انشغاله لعدم ورود أحكام في مجال مكافحة الإرهاب كانت الجزائر تعتبرها ضرورية وعناصر أساسية لضمان استقرار المنطقة ويبدو أن وجود فروع الشبكات الإرهابية خارج الجزائر ونشاط شبكات دعم التنظيمات المسلحة في أوروبا لم يكن قد اتضح بعد للأوروبيين[2].

أما عن الجانب الاقتصادي والمالي فقد بقيت خطوطه العريضة دون تحديد الاختلاف وجهتي نظر الطرفين بين مسعي أوروبي داع إلى إنشاء منطقة التبادل الحر والتجارة ترفضه الجزائر لكونه يعكس منطقا اندماجيا، وبين أمل الجزائر أن يتم ذلك على أساس «الشراكة بالتنمية» وأن تتغير نظرة الدول في الاتحاد الأوروبي للجزائر كونها مجرد «سوق» كما حملت هذه الجولة انشغال الطرف الجزائري بخصوص محاولة تقييد حرية تنقل الأشخاص بما يتنافى مع

---

[1] زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2004، ص56.

[2] زايري بلقاسم، المرجع السابق، ص57.

الأهداف التي تم تحديدها في مجال تنقل البضائع والخدمات.. وعلقت في نهاية هذه الجولة الأولى عقبات تتعلق بمسألة فتح الحدود أمام تدفق السلع الأوروبية وإزالة التعريفات الجمركية وهي مسائل لا تراها الجزائر ممكنة قبل أن تتمكن هي أولا من تدعيم القدرة التنافسية لمنتجاتها، ومما عزز الموقف التفاوضي للجزائر الجانب الجيواستراتيجي وثروات الطاقة التي أصبحت تسد الجزء الأكبر من احتياجات أوروبا بعد تدشين أنبوب الغاز الجزائري – الأوروبي[1].

جاءت الجولة الثانية من المفاوضات حول الشراكة الجزائرية الأوروبية متزامنة مع مواصلة مفاوضات مشروع اتفاق الشراكة الأورو– متوسطي في مالطا ودامت يومي 22 و23 أبريل 1997 ومثلت امتدادا لجولة المفاوضات الأولى، اتسمت أجواء الانطلاقة بالحذر من كلا الطرفين حول بعض النقاط الأساسية التي بقت شائكة للتوصل إلى اتفاق نهائي حول الشراكة وأبرز هذه النقاط هي مسألة التخفيض الجبائي والجمركي في الجزائر، فعن الجانب الجزائري يمثل رفع الرسوم الجبائية أهم ضمانة لحاجيات الخزينة العمومية خاصة مع غياب الاستثمارات الحقيقية المنتجة الكفيلة بتنشيط السوق التجارية، وتنتظر الجزائر من الشركاء الأوروبيين توسيع قاعدة استثماراتهم – التي اقتصرت فقط على قطاع الطاقة – نحو القطاعات الأخرى كسبيل لمساعدتها على تحقيق منطقة التبادل الحر في منطقة حوض المتوسط بمعنى أن الجزائر تسعى إلى تفادي حلوث وضعية تدفق تجاري في اتجاه واحد برفع الرسوم الجبائية والجمركية لحماية إنتاجها المحلي من اكتساح السلع المستوردة السوقها الداخلي أو بالإبقاء على أقل تقدير على مستوى الرسوم المطبقة حينها دون تخفيض بحجة الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد أمنيا واقتصاديا، لم تكن هذه النظرة تلقي القبول لدى الطرف الأوروبي وأيضا لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أنفسهم على أساس أن التخفيض الجبائي يعد من الشروط الأساسية لفتح الأبواب أمام التجارة الخارجية بصفة فعلية وسبيلا للدخول في نظام منطقة التبادل الحر الذي سيحكم العلاقات التجارية داخل إطار حوض المتوسط، كما أنه لا يمكن تصور انخفاض في الأسعار وتحسن المستوى المعيشي للمواطنين دون تخفيض الرسوم الجبائية، وقد ألمح الطرف الأوروبي صراحة إلى مسألتين حملتا أكثر من مغزى وهما أن مسألة المشاريع الاستثمارية في اختيار حر للمتعاملين الاقتصاديين الأوروبيين الذين يرغبون في الاستثمار بالجزائر، وأن أوروبا تتمنى لو كانت للجزائر نسبة نمو مستقرة بين 5% و10% خارج قطاع النفط والغاز وهي إشارة إلى قصور الهيكل الإنتاجي وهزال

[1] زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول.

القاعدة الصناعية بالجزائر الذي تؤكده حالة الانخفاض الدائمة في الطاقة الإنتاجية. في ظل المصالح المتضاربة ومحاولات الجانب الجزائري إقناع الجاني الأوروبي بجعل وضعية الجزائر محل معالجة خاصة بالنظر إلى الوضع الاستثنائي الذي تمر به مقارنة بجيرانها في تونس والمغرب اختتمت الجولة الثانية من المفاوضات التي سمحت بتدقيق وجهات النظر لكل طرف، ثم توالت الجولات لاستكمال الملفات حول فتح المجال التطبيق التعاون وتحديد ميادين تطبيق التعاون الجزائري الأوروبي والوسائل والكيفيات الخاصة في مجالات التعاون الصناعي والمالي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي[1].

تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في عام 2002 ثم دخل حيز التنفيذ في أول يوليو 2005، على أساس أن يتم تحقيق منطقة التبادل الحر والغاء كل الرسوم الجمركية مع مطلع سنة 2017.

المطلب الثالث: دوافع وأهداف اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية

تكتسي اتفاقية الشراكة طابعا هاما على اعتبار أنها تهتم بجوانب عديدة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، إنسانية الأمر الذي دفع بكل من الاتحاد الأوروبي والجزائر إلى التفاوض من أجل عقد هذه الشراكة إذ انفرد كل طرف على حدى بأسبابه وأهدافه ودوافعه التي ساهمت في تعزيز الروابط والعلاقات وبالتالي إبرام الاتفاق بينهما.

أولا: دوافع عقد اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية

1- دوافع الجزائر

لقد تعددت الدوافع والأسباب التي أدت بالجزائر إلى انتهاج خيار الشراكة وذلك نظرا للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية من جهة، والأوضاع والظروف القاسية التي كانت تعانيها الجزائر في تلك الفترة من جهة ثانية[2].

1-1- دوافع خارجية:

وتتمثل هذه الدوافع في[1]:

---

[1] زعباط عبد الحميد، المرجع السابق.

[2] قطاف ليلى، اتفاقية الشركاة الأورو-جزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة سطيف، المنظم يومي 13 و14 نوفمبر 2006، ص03.

- إن انهيار النظام الاقتصادي الموجه (الاشتراكي) الذي كانت تنتهجه الجزائر منذ الاستقلال وتحول النظام الاقتصادي العالمي إلى النظام الرأسمالي، وتغييرها لنظام اقتصادها وتبنيها لاقتصاد السوق دافع قوي للجوء إلى الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاق شراكة قصد الحصول على مساعدات مالية واقتصادية ومساندتها أمام الخطوة الهامة التي خطتها الجزائر.
- إضافة إلى التحولات التي شهدها العالم من انتشار ظاهرة العولمة باختلاف أشكالها والتي ساهمت في تحرير التجارة الدولية وتدفقها والتقدم التكنولوجي وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية كلها عوامل حفزت ودفعت بالجزائر إلى عقد اتفاقية الشراكة والاستفادة من المزايا التي توفرها الاتفاقية على مختلف الأصعدة.
- كما يشكل ظهور التكتلات الاقتصادية والتي كان من أبرزها الاتحاد الأوروبي دافعا هاما للجزائر خاصة و أنها كأي بلد نامى يسعى جاهدا لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها بحيث يعد الاتحاد الأوروبي من أقوى التكتلات الاقتصادية في العالم والأقرب جغرافيا الجزائر والأول من حيث المبادلات التجارية معها.
- إن الصيغة الجديدة التي جاءت بها اتفاقيات الشراكة والتي كانت في السابق مجرد اتفاقيات تعاون تقتصر في محتواها على الجانب التجاري فقط أما اتفاقيات الشراكة هذه فقد شملت عدة محاور اقتصادية، مالية، اجتماعية، ثقافية، إنسانية، سياسية، أمنية والتي تتناسب في مضمونها مع متطلبات العصر الراهن وكذا سعي الجزائر للحصول على مساعدات مالية واقتصادية قصد إنعاش اقتصادها هذا ما دفعها إلى عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- كما تسعى الجزائر من خلال عقد اتفاق الشراكة إلى إقامة منطقة التبادل الحر التي تعد من أهم محاور هذا الاتفاق والتي تساعد على دخول المنتجات الجزائرية إلى السوق الأوروبية وبالتالي الوصول إلى المنافسة الدولية.

---

[1] قطاف ليلى، المرجع السابق، ص05.

1-2- دوافع داخلية[1]:

- تتجلى الدوافع الداخلية للحكومة الجزائرية وراء عقد اتفاق شراكة في تردي الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد أزمة انخفاض سعر البترول عام 1986 إلى حوالي 9 دولار للبرميل الواحد في حين بلغ عام 1979 حوالي 44 دولار للبرميل، هذا ما أدي إلى ارتفاع حجم المديونية وعجز الميزان التجاري وتردي الأوضاع الاجتماعية، ارتفاع كبير في نسبة البطالة، تدهور المستوى المعيشي والصحي للأفراد وكذا عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر في فترة التسعينات، فكل هذه العوامل ساهمت في انتهاج الجزائر لخيار الشراكة.
- إضافة إلى ذلك فمن بين الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى قبول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي رغبتها في الحصول على التكنولوجيا الجديدة والمتطورة.
- رغبة الجزائر في ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات.

2- دوافع الاتحاد الأوروبي

لقد تعدد الأسباب والدوافع التي جعلت الاتحاد الأوروبي يهتم بدول البحر الأبيض المتوسط منها الجزائر والتي تضمنت في طياتها أبعادا مختلفة منها ما هو سياسى، أمني، اقتصادي، ثقافي والتي يمكن ذكر منها ما يلي:

- يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق وتوفير الأمن والاستقرار داخل القارة الأوروبية، حيث أنه وبسبب المشاكل وتردي الأوضاع السياسية التي شهدتها الجزائر خاصة في فترة التسعينات والتي غرفت بالعشرية السوداء مما أدى إلى عجز الحكومة الجزائرية على الحفاظ على الأمن والاستقرار آنذاك، برزت لدى دول المجموعة الأوروبية مخاوف من انتقالها إلى أوروبا عن طريق الهجرة ونزوح السكان إلى القارة الأوروبية، خاصة إذا ما نظرنا إلى المسافة التي تبعد فيها الجزائر عن دول الاتحاد الأوروبي فهي عبارة عن بضع الكيلومترات، لذا لجأ الاتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاق شراكة مع الجزائر وتقديم المساعدات والدعم لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها؛

---

[1] كنوش عاشور، قورين حاج قويدر، أثر المشروع الأورو-متوسطي على فرض بناء نظام للتجارة الالكترونية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة سطيف، المنظم يومي 13 و14 نوفمبر 2006، ص04.

- ومن زاوية أخرى يرى الاتحاد الأوروبي أن الموقع الاستراتيجي للجزائر باعتبارها بوابة القارة الإفريقية وامتلاكها ثروات مختلفة وامتداد طول شريطها الساحلي عاملا محفزا وهاما لإقامة اتفاقيات شراكة، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي برزت لديه رغبة في أن تكون دول شمال إفريقيا التي كانت عبارة عن مستعمرات للدول الأوروبية في عهد سالف ولعل الجزائر أبرز مثال عن ذلك بأن تبقى في دائرة النفوذ الأوروبي وتحت سيطرته وبالتالي التمكن من توسيع حدودها؛
- لقد سعى الاتحاد الأوروبي من خلال عقد اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إلى منافسة باقي التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وأن معظم دول الاتحاد هي دول صناعية وبالتالي فإن الجزائر بالنسبة إليه تعد سوقا مربحة وجديدة تعمل على زيادة الطلب على المنتجات الأوروبية؛
- رغبة الاتحاد في الحصول على النفط الذي يشكل مادة هامة في الصناعات الأوروبية خاصة وأن الجزائر تحتل المراتب الأولى من حيث تصديره، إذ أن حاجة الاتحاد الأوروبي الملحة لهذه المادة دفعه إلى عقد اتفاق شراكة مع الجزائر؛
- بروز العديد من المخاوف لدي الأوروبيين من انتشار الجريمة المنظمة وآفة المخدرات وتفشي ظاهرة الإرهاب التي عرفت رواجا وانتشارا في الآونة الأخيرة وامتدادها للمنطقة الأوروبية. وللإشارة فأن دوافع الاتحاد الأوروبي في عقد اتفاق الشراكة هذا سواء مع الجزائر أو أي دولة من دول البحر الأبيض المتوسط تكاد نفسها نظرا لأهمية هذه المنطقة للاتحاد الأوروبي سياسيا وأمنيا واقتصاديا[1].

ثانيا: أهداف عقد اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية

لقد حددت الطرفان الجزائري والأوروبي أهدافهما المشتركة في نص الاتفاقية المبرمة بينهما وهي نفس الأهداف التي تضمنها إعلان برشلونة والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقتهما وتعاونهما في كل الميادين التي يريانها ملائمة.

[1] فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورو-متوسطية رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014، ص57.

- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين
- الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- تشجيع التبادلات البشرية لا سيما في إطار الإجراءات الإدارية .
- تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها.
- ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية[1].

على الرغم من أن الأهداف المذكورة أعلاه تسعى إلى تحقيق المنفعة المشتركة بين الطرفين فلا يمكن الإنكار بأن كل طرف كانت له نوايا خفية يسعى إلى تحقيقها، خاصة الطرف الأوروبي باعتباره طرفا قويا في هذه العلاقة والذي كان يطمح إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية ولو على حساب الطرف الجزائري باعتباره طرفا ضعيفا. وعليه سنتطرق في هذا الصدد إلى أهداف كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي.

1- أهداف الجزائر

إن إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كان بناء على جملة من:

- تهدف الجزائر من خلال اتفاقية الشراكة هذه إلى الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية.
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية من خلال إزالة الحماية الجمركية لا سيما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جلب الاستثمار الأجنبي وتنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.
- تأهيل اليد العاملة وترقية البحث العلمي والتكنولوجي بما يتماشى ومقتضيات العصر.
- الاستفادة من خبرات وتجارب أكبر تكتل في العالم وبذل الجهود في سبيل ترقية التعاون المغاربي.

[1] أنظر المادة 01 من اتفاق الشراكة السالف الذكر، ص04.

2- أهداف الاتحاد الأوروبي

إن أهداف الاتحاد الأوروبي من عقد اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية متشابهة في مجملها لما لهذه المنطقة من أهمية في عدة جوانب، فلطالما كانت منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط محل اهتمام وتنافس بين أقوى دول العالم والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية بحيث يسعى كل منافس من هذين المنافسين ضم دول المنطقة لصالحه.

إضافة إلى ذلك يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال إبرام اتفاقية الشراكة مع الجزائر إلى توسيع أسواقه الخارجية لا سيما السوق الجزائرية التي هي بأمس الحاجة إلى المواد الاستهلاكية والتي وجدت الاتحاد الأوروبي هي الأخرى سوقا مهمة جدا خاصة مع قرب المسافة بينهما التي تعد عاملا هاما ساهم في ميلاد هذه الشراكة .

كما يهدف الاتحاد الأوروبي إلى القضاء على كل أشكال الهجرة التي من شأنها أن تمس باستقرار دول الاتحاد[1].

المبحث الثاني: الجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية

ارتبطت الجزائر رسميا باتفاق للتعاون الاقتصادي مع المجموعة الأوروبية منذ سنة 1976 ودام هذا الارتباط مدة 20 سنة مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات إلى غاية سنة 1995 تاريخ انطلاق مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، حيث تقدمت دول أوروبا بمشروع جديد للعلاقات بينها وبين دول المتوسط ومن بينها الجزائر أخذ شكل "اتفاق مشاركة"، حيث انطلقت المفاوضات الرسمية بين الطرفين الجزائري والأوروبي في مارس 1997، ولكن بسبب إختلاف وجهات النظر حول كيفية معالجة الملفات المهمة تم تحميل هذه المفاوضات لتستأنف من جديد في 19 ديسمبر 2001 وظلت المفاوضات سارية المفعول إلى أن وقعت الجزائر اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 2002/04/22، وبهذا تكون الدولة السابعة عربية والثالثة مغربية، التي تبرم هذا النوع من عقد الشراكة والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005.

[1] علاوي محمد لحسن، اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية، شراكة اقتصادية حقيقية...أم شراكة واردات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة ورقلة، العدد 16، 2012، ص145.

المطلب الأول: منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

بمقتضى عبارات المادة السادسة من مشروع عقد الشراكة الأورو- جزائري فإنه على الجزائر والاتحاد الأوروبي إنشاء منطقة التبادل الحر بشكل تدريجي خلال فترة 12 سنة، انطلاقا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ والتي تكون وفق قواعد منظمة التجارة العالمية، ويعني إقامة منطقة التبادل الحر إلغاء جميع الحواجز الجمركية، والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017، وهذا من خلال تنفيذ رزنامة للتفكيك التعريفي يقوم على التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية اتفق بين الطريفين أن تكون وفق ثلاث قوائم من المنتجات المصنعة، مع تحرير جزئي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية ووفق نظام أفضليات متبادل، مع اتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية الجاتس (GATS) عند انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

أولا: مبادئ منطقة التبادل الحر الأورو- جزائرية

تقوم منطقة التبادل التجاري الحر المزمع إنشاؤها في آفاق 2017 على جملة من المبادئ[1]:

1-مبدأ المعاملة بالمثل

بعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات الصناعية بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن دون إجبار الطرف الجزائري على ذلك، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة سيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

2- مبدأ التدرج

بمعنى أن هذه المنطقة لا يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وإنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر ب 12 سنة، وهذا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي في سنة 2017.

---

[1] براق محمد، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية، الملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص10.

3- مبدأ المرونة والتكيف

لو سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة واحداث تعديلا فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي، وهذا في حالة ما إذا تسليت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية[1].

ثانيا: مراحل التفكيك التعريفي في إطار منطقة التبادل الحر

ويتم التطرق هنا إلى الحالات التالية:

1- المنتجات الصناعية:

ويتعلق الأمر بالمنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الأوروبي والجزائر والخاصة بالفصول من 25 إلى 27 من المدونة المشتركة للاتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية عدا المنتجات المشار إليها في الملحق رقم (01) والمتمثلة في بعض المنتجات الحساسة كالملابس والمنسوجات.

فالمنتجات الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل القيود الكمية أو الإجراءات التي لها أثر مكافئ وبمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في حين أن المنتجات الصناعية الوافدة إلى السوق الجزائرية من الاتحاد الأوروبي فسيتم تحريرها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي، أي على أساس مراحل زمنية خلال الفترة الانتقالية ووفق قوائم رئيسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية ، وهذا بغية مساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر وهي ثلاث قوائم:

- **القائمة الأولى:** تتكون أساسا من المواد الأولية (التشغيل) وسلع التجهيز الغير منتجة محليا ، والتي تم تحريرها بالكامل بمجرد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر

[1] براق محمد، مومني سمير، المرجع السابق، ص12.

2005، مع العلم أن هذه القائمة واردة في الملحق الثاني من الاتفاقية والتي يبلغ عدد المنتجات التي تحتويها 2076 منتوج متضمنة بين الفصلين 25 و 27[1].

والجدول التالي يبين توزيع البنود التعريفية الفرعية حسب مجموعة المنتجات الصناعية وذلك بالنسب المفروضة على القائمة رقم (01):

الجدول رقم (01): القائمة الاولى من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك التعريفي

نوع المنتجات	المجموع	%0	%5	%15	%30
منتجات التشغيل	2.015	43	356	1.616	00
منتجات التجهيز	37	31	3	3	00
منتجات استهلاكية	24	23	00	1	00
المجموع	2.076	97	359	1.620	00

المصدر: هويري عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 87.

الشكل رقم (01): القائمة الأولى من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك التعريفي

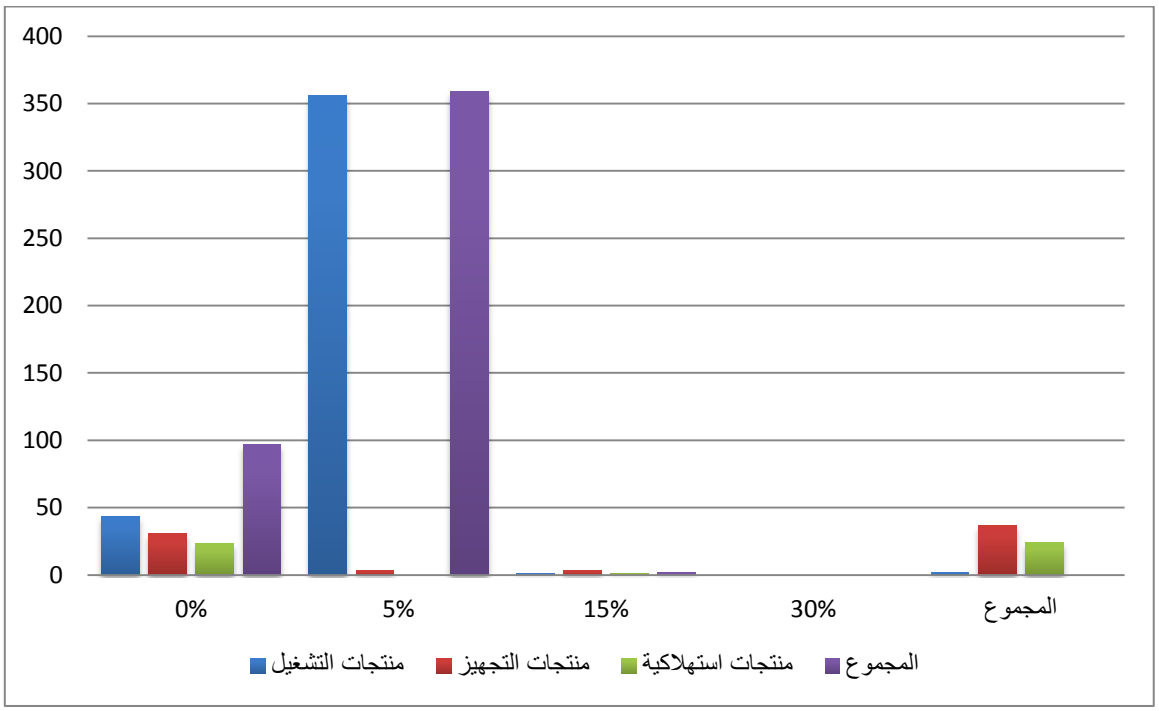

[1] مفتاح صالح، بن سمية دلال، اتفاق الشركة الأورو-جزائرية، المحتوى، الأهمية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 14 نوفمبر 2006، ص03.

- **القائمة الثانية:** وهي متضمنة في الملحق الثالث من الاتفاقية وتضم المنتجات التي سيتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها تدريجيا طبقا لما جاء في الفقرة الثانية من المادة التاسعة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الموقع يوم 19 ديسمبر 2001، وهي تحتوي بالدرجة الأولى على سلع التجهيز والمواد الأولية الصناعية الأوروبية المنشأ وكذا قطع الغيار والغير منتجة محليا، حيث يتم إلغاء جميع الحواجز عليها تدريجيا بعد مرور سنتين على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ خلال فترة تقدر بخمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بمعدل يتراوح ما بين 10% و 20% لكل سنة، تبعا للرزنامة الآتية[1]:

- سنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سينخفض إلى 80%من الحق الأساسي.
- ثلاث سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سينخفض إلى 70% من الحق الأساسي.
- أربع سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سينخفض إلى 60% من الحق الأساسي.
- خمس سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سينخفض إلى 40% من الحق الأساسي.
- ست سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سينخفض إلى 20% من الحق الأساسي.
- سبع سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، سيتم إلغاء كل الحقوق أو الرسوم بصفة نهائية بالنسبة للمواد المكونة للقائمة رقم (02).

وتضم هذه القائمة 1.100 منتوج صناعي مقسمة على ثلاثة انواع رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

[1] مفتاح صالح، بن سمية دلال، المرجع السابق، ص04.

الجدول رقم(02): القائمة الثانية من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي

نوع المنتجات	المجموع	%0	%5	%15	%30
منتجات التشغيل	52	00	27	24	01
منتجات التجهيز	912	00	744	153	15
منتجات استهلاكية	136	00	34	51	51
المجموع	1.100	00	805	228	67

المصدر: هويري عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 88.

الشكل رقم(02): القائمة الثانية من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي

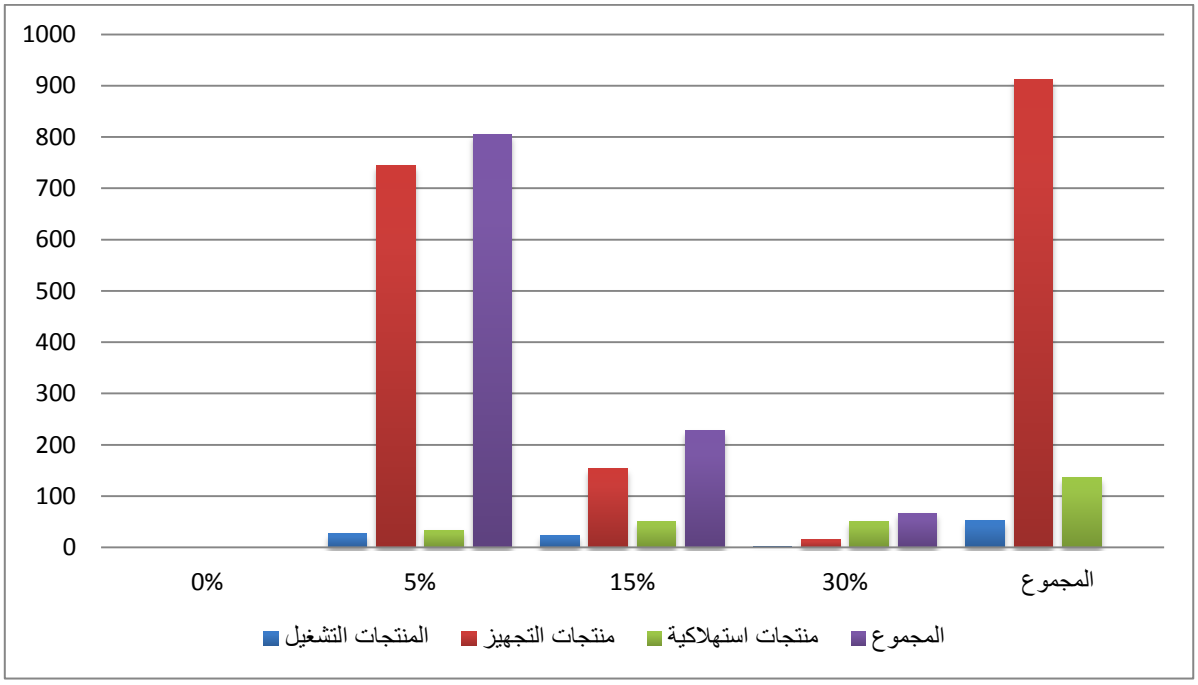

- **القائمة الثالثة:** وهي تضم السلع الحساسة بالنسبة للجزائر أي المنتجات الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا كما تنص الفقرة الثالثة من المادة التاسعة الاتفاق الشراكة الأوروجزائري، حيث يتم بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا خلال الفترة الانتقالية المقدرة ب 12 سنة، وتبدأ العملية بعد مرور سنتين من دخول الاتفاقية حيز

التنفيذ، وبمعدل سنوي يتراوح ما بين 05% إلى 10%، أي أنه بحلول سنة 2017 يتم التحرير الشامل لقائمة هذه المنتجات، ذلك تبعا للرزنامة الآتية[1]:

- سنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سيتم تخفيضه إلى 90% من الحق الأساسي.
- ثلاث سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سيتم تخفيضه إلى 80% من الحق الأساسي.
- أربع سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سيتم تخفيضه إلى 70% من الحق الأساسي.
- خمس سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سيتم تخفيضه إلى 60% من الحق الأساسي.
- ستة سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سيتم تخفيضه إلى 50% من الحق الأساسي.
- سبع سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سيتم تخفيضه إلى 40% من الحق الأساسي.
- ثماني سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سيتم تخفيضه إلى 30% من الحق الأساسي.
- تسع سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سيتم تخفيضه إلى 20% من الحق الأساسي.
- عشر سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سيتم تخفيضه إلى 10% من الحق الأساسي.
- أحد عشر سنة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سيتم تخفيضه إلى 05% من الحق الأساسي.
- اثنتا عشر سنة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كل حق أو رسم سيتم تخفيضه إلى النهاية، أي سيتم إلغاء كل الحقوق والرسوم الجمركية على الواردات الجزائرية.

---

[1] زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجائر، العدد 01، ص58.

وتضم هذه القائمة 1.963 منتوج صناعي مقسمة على ثلاثة انواع رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(03): القائمة الثالثة من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي

نوع المنتجات	المجموع	%0	%5	%15	%30
منتجات التشغيل	261	01	04	28	228
منتجات التجهيز	292	04	17	16	255
منتجات استهلاكية	1.410	00	37	70	1.303
المجموع	1.963	05	56	116	1.786

المصدر: هويري عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الاوروميتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 89.

الشكل رقم(03): القائمة الثالثة من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي

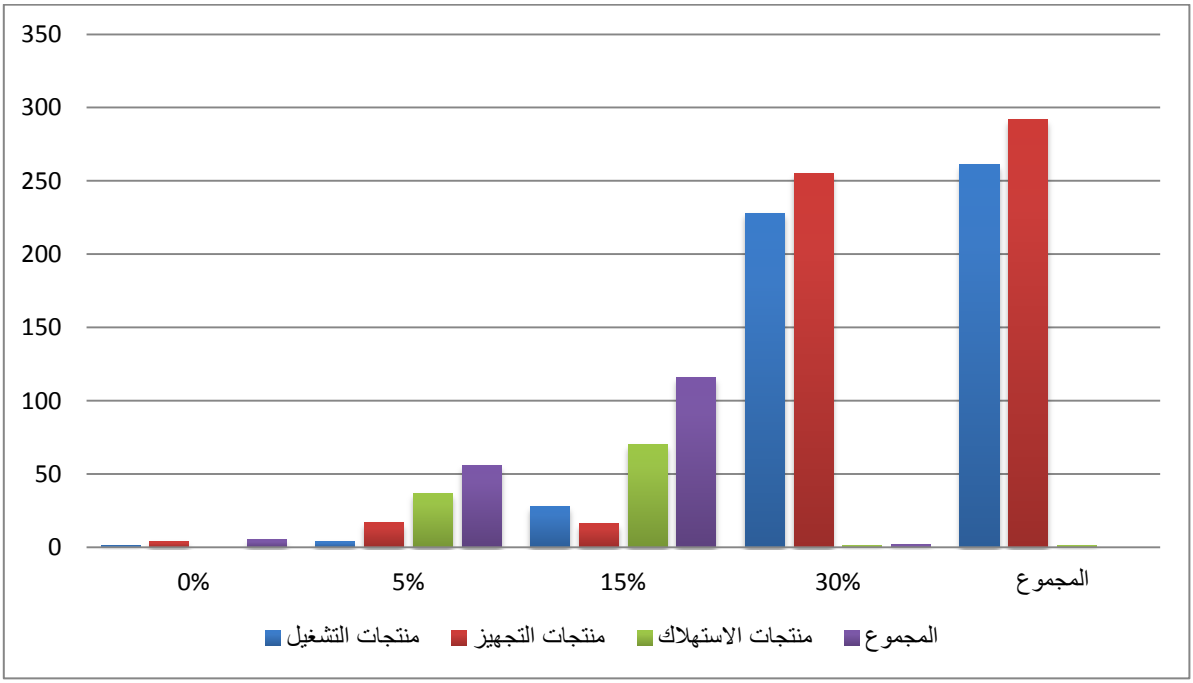

2-المنتجات الزراعية

حسب المادة 13 من اتفاقية الشراكة وضع كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر برنامج تبادل المنتجات الزراعية، منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة وفقا المخطط إنتاج تدريجي[1].

والمنتجات المعنية بالتبادل منصوص عليها في الفصل الأول إلى 24 لمدونة المجموعة الأوروبية والتعريفة الجمركية الجزائرية، وكذا المادة 12 من الاتفاقية.

وباعتبار أن الزراعة كانت النظام الحساس بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقد كان التقارب بالنسبة لهذه المنتجات فيه نوع من الخلاف مقارنة بالتقارب فيما يخص المنتجات الصناعية، فكلا الطرفين لا يريد الذهاب إلى التحرير التام، فمن جهة ارتكزت الجزائر على طلب تحسين التنازلات التي يمكن أن تستفيد منها منذ اتفاق 1976م، ومن جهة أخرى يفضل الاتحاد الأوروبي التنازلات التي يكون لها مقابل، وبالتالي فالتحرير الكلي للمنتجات الزراعية غير وارد بالاتفاقية.

3- تجارة الخدمات

وبما أن الجزائر لم تنظم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن اتفاق الشراكة ينص على صيغة انتقالية يلتزم بموجبها الاتحاد الأوروبي منح الجزائر الاستفادة من التزامات دول الاتحاد الأوروبي الخاصة بتحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاق العام لتجارة الخدمات مقابل التزام الجزائر منح الاتحاد الأوروبي الاستفادة من مبدأ الدولة الأكثر رعاية، وبعد انضمام الجزائر بصورة متبادلة وفق اتفاقية الجانس (GATS)، مع العلم أن اتفاقية الشراكة قد تضمنت في بابها الثالث المتعلق بتجارة الخدمات جملة من الأحكام المنظمة لحقوق التأسيس وكذا تزويد الخدمات عبر الحدود بين الطرفين[2].

---

[1] المادة 13 من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

[2] كربوش حسينة، التفكيك التعريفي في إطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص107-108.

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الأوروبية الجزائرية

لقد انصب اهتمام كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي على الجانب الاقتصادي باعتباره لب هذه الشراكة وأهم عنصر فيها، خاصة من طرف الجزائر التي كانت تسعى دوما إلى تنمية الاقتصاد الوطني ودمجه في الاقتصاد العالمي وعليه سنحاول في هذا الصدد التطرق إلى أهم ما أتت به هذه الاتفاقية في جانبها الاقتصادي.

1- أهداف التعاون الاقتصادي

تتمثل أهداف التعاون في المجال الاقتصادي حسب ما ورد في اتفاق الشراكة فيما يلي:

- التزام الطرفان بتعزيز وتقوية وتعميق الحوار في الشؤون الاقتصادية بشكل يضمن علم الإخلال بمبدأ المصلحة المشتركة كما تكون في إطار الشراكة الأورو متوسطية.
- بهدف التعاون الاقتصادي إلى دعم الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة.
- يعتبر الاتفاق المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي اتفاق مستوحى من الأهداف التي تضمنها إعلان برشلونة[1].

2- مجالات التعاون الاقتصادي

قام الطرفان بتضمين هذا الاتفاق المجالات التي يتم تطبيق من خلالها التعاون الاقتصادي والمتمثلة في مايلي:

- يتم من خلال هذه الشراكة تطبيق التعاون الاقتصادي في النشاطات التي تعاني من مشاكل وصعوبات داخلية أو تلك النشاطات التي تأثرت بعمليات تحرير الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وتحرير المبادلات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بصفة خاصة.
- كما يندرج ضمن أولويات التعاون الاقتصادي مختلف القطاعات الرامية إلى تسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري ونظيره الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بالقطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وكذا توفير مناصب شغل وكذا تنويع الصادرات الجزائرية، هذه الأخيرة التي تعتمد وإلى حد بعيد على قطاع المحروقات كمادة أولية ووحيدة بحيث يتطلع من خلال هذا التعاون الاقتصادي تحرر الجزائر من تبعات الاقتصاد الريعي خاصة مع

[1] أنظر المادة 47 من اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، ص16.

انهيار أسعار البترول في الآونة الأخيرة. ولعل من أهم القطاعات البديلة نجد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قطاع السياحة...الخ.

- العمل على تقوية وتوطيد الروابط والعلاقات بين دول المغرب العربي وهذا من أجل تحقيق تكامل اقتصادي مغاربي.
- يتم تطبيق التعاون الاقتصادي في شتى المجالات لكن على أطراف هذه الاتفاقية احترام مبدأ حماية البيئة وعدم الإخلال بالتوازنات الإيكولوجية.
- يخول للأطراف بموجب هذه الاتفاقية التفاهم والاتفاق على مجالات اقتصادية أخرى يريانها ضرورية وذات اهتمام مشترك وتستدعي التعاون بينهما[1].

ولعل من أهم هذه المجالات نذكر ما يلي:

اتفاق الشراكة والمتمثلة أساسا فيما يلي[2]:

- دعم وتشجيع الأعمال التي من شأنها ترقية الاستثمار المباشر وتطوير الشراكة الصناعية بالجزائر.
- مساندة الجهود التي تبذلها الجزائر والهادفة إلى إعادة هيكلة الصناعة بمختلف أشكالها بما في ذلك الصناعات الغذائية والزراعية التي انتهجها كل من القطاع العام والخاص في الجزائر.
- تشجيع وتقديم الدعائم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 7 دعم الاتجاه الذي تبنته الجزائر فيما يتعلق بتنويع المنتجات المصدرة وخوصصة الأسواق المحلية من خلال تشجيع المبادرات الخاصة.
- دعم الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة القطاع الصناعي بهدف قابلية المنتجات الجزائرية لمعايير المنافسة الدولية في إطار منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاق الشراكة الأوروبية لجزائرية.
- يساهم هذا التعاون في المجال الصناعي إلى تنمية عمليات تصدير المنتجات الجزائرية المصنعة.
- التعاون في مجال ترقية وحماية الاستثمار.

---

[1] المادة 48 من نفس الاتفاق، ص16.

[2] أنظر المادة 53 من اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، ص17.

يتجلى الهدف الرئيسي من التعاون في المجال الاستثماري بتوفير الجو أو المناخ الملائم لتدفق الاستثمارات حيث يمكن أن يتحقق ذلك من خلال وجود مجالات أخرى تم الاتفاق على الاهتمام بها من خلال تقديم الدعم والمساعدات كالسياحة، الخوصصة، النقل، الزراعة والصيد البحري، الطاقة والمناجم، الاتصالات السلكية واللاسلكية... إلخ. إضافة للأهداف ومجالات تطبيق التعاون الاقتصادي تطرق كل من الطرف الأوروبي والطرف الجزائري إلى أهم الوسائل والطرق التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة من التعاون الاقتصادي، ولعل الحوار الاقتصادي هو أنسب وأنجع وسيلة للتعاون وبلوغ الهدف الأسمى من عقد اتفاق الشراكة هذا. كما يمكن أن يشمل هذا الحوار كافة المجالات التي يحتويها الاقتصاد الكلي وهذا من جراء مايلي:

- تبادل المعلومات ومختلف أعمال الاتصال.
- أعمال الاستشارة والخبرة والكفاءة والتكوين وكذا القيام بأعمال مشتركة.
- تقديم المساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية.
- دعم وترقية الشراكة والاستثمار من قبل المتعاملين خاصة المتعاملين الخوص.
- دعم برامج الخوصصة[1].

المطلب الثالث: التعاون المالي الأورو-جزائري

لقد أولى كل من الطرف الجزائري ونظيره الأوروبي اهتماما بالتعاون في المجال المالي والذي ورد ذكره ضمن محتوى الاتفاق الشراكة في الباب السابع منها، وحسب أحكام اتفاقية الشراكة فإن التعاون المالي كان الهدف منه تحسين الوضعية المالية للجزائر وهذا ما سعى إليه المفاوض الجزائري قبل عقد اتفاق الشراكة. وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق التعاون المالي حسب اتفاق الشراكة يتم في الميادين التالية[2]:

- تسهيل الإصلاحات ووضع إجراءات من شأنها تطوير وتحديث الاقتصاد الجزائري وكذا الاهتمام بالجانب الريفي والعمل على تنميته وترقيته.
- تأهيل البنى التحتية الاقتصادية.
- ترقية الاستثمار الخاص ودعم النشاطات والأعمال التي تساعد على توفير مناصب شغل.

---

[1] أنظر المادة 49 من اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، ص16.

[2] المادة 79 من نفس الاتفاق، ص23.

- مراعاة الآثار التي تنجم عن الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الوطني خاصة أثناء عملية تأهيل الصناعة واعادة تحويلها.

من خلال هذه الميادين نجد أن المفاوض الجزائري كان حريصا على تضمين اتفاق الشراكة بعض الإجراءات التي يستطيع من خلالها الاستفادة من المساعدات المالية قصد تحرير الاقتصاد الجزائري من تبعات الاقتصاد الريعي والاهتمام أكثر بتنمية وترقية ودعم القطاعات الأخرى التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات. ولتحقيق ذلك رأى من الضروري تكييف الأدوات والوسائل التي تساعد على ذلك وتعمل على مرافقة سياسات التنمية وهذا باتفاق مع نظيره الأوروبي، وحتي يتم تحقيق أهداف هذه الشراكة يتم تنفيذ تعاون في المجال المالي لصالح الجزائر. ودوما من أجل مجابهة الآثار التي قد تنجم عن التنفيذ التدريجي لأحكام هذا الاتفاق يولي الطرفان اهتماما خاصا لمتابعة التطورات الحاصلة في المبادلات التجارية والعلاقات المالية بينهما وهذا في ظل الحوار الاقتصادي المدرج بموجب الباب الخامس من الاتفاق حيث يعتبر برنامج ميدا من أهم البرامج المسطرة في إطار التعاون المالي[1].

- **تجارة الخدمات:** بالرجوع إلى أحكام اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية نجد أن الطرفان أولى اهتماما خاصا بتجارة الخدمات وذلك في الباب الثالث من هذا الاتفاق بحيث تم النص فيه على أن الاتحاد الأوروبي وكل الدول الأعضاء فيه ملزمون بمنح الجزائر نفس المعاملة التي هي مقيدة بها انطلاقا من نص الفقرة 1 من المادة الثانية من الاتفاق العام حول تجارة الخدمات المسماة (AGCS) وهي إحدى الاتفاقيات التجارية التي ترعاها المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)، الاتفاقية العامة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)[2].

كما تمنح الجزائر هي الأخرى لدول المجموعة الأوروبية نفس المعاملة التي تمنحها شركاتها وفروعها للدول الأخرى خاصة في حالة ما إذا تعلق الأمر بأداء خدمات عابرة الحدود أو الحضور التجاري بإنشاء شركة أو فرع لها في الجزائر.

---

[1] المادة 81 من اتفاق الشركة الأورو-جزائرية، ص23.

[2] المادة 30 من نفس الاتفاق، ص11.

أما في ما يتعلق بالنقل فإنه يرخص لكل طرف إنشاء واستغلال فروع مستقلة أو فروع من شركات الطرف الآخر على إقليمه في ظروف لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها شركاتها أو للفروع التابعة لشركات بلدان أخرى إذا كانت هذه الأخيرة أكثر رعاية[1].

- **المدفوعات ورؤوس الأموال والتنافس:** نصت الاتفاقية على المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة في الباب الرابع منها حيث يلتزم الطرفان فيما يتعلق بمجال المدفوعات بترخيص كل المدفوعات الجارية المتعلقة بصفقة جارية وذلك بعملة قابلة للتحويل[2].

أما فيما يتعلق برؤوس الأموال فإنه حسب ما نص عليه اتفاق الشراكة فإنه يضمن كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر التداول الحر لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر طبقا للتشريعات السارية المفعول وهذا بد من دخول هذا الاتفاق حيز التطبيق[3].

إلا أنه تم وضع استثناء على هذه القاعدة والمتمثل في حالة ما إذا وجدت صعوبات وعراقيل فيما يتعلق بميزان المدفوعات[4] سواء من طرف أحد الدول العضو في الاتحاد الأوروبي أو الجزائر فإنه في هذه الحالة يمكن اتخاذ تدابير من شأنها أن تقيد الصفقات الجارية لفترة محددة ولا تتعدى المدى الضروري وهذا طبقا لأحكام اتفاقية الجاته والقوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي (FMI).

كما تنص الاتفاقية محل دراستنا على أنه فيما يخص مجال المنافسة على وجوب إلغاء كافة الأحكام والاتفاقيات التي تعمل على منع المنافسة أو تحددها أو تعطلها.

---

[1] المادة 34 من نفس الاتفاق، ص12.

[2] المادة 38 من اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، ص14.

[3] المادة 39 من نفس الاتفاق، ص15.

[4] يقصد بميزان المدفوعات ذلك الميزان الذي تقيد فيه مجموع التدفقات الاقتصادية والمالية والمعاملات التجارية بين المقيمين وغير المقيمين.

- للمزيد من المعلومات أنظر: Claude Dufloux, Michel Karline, La balance des paiment, Economica, Paris, 1994, p39.

خلاصة الفصل:

اختلفت الجزائر عن باقي الدول المتوسطية عامة ودول المغرب العربي خاصة ولم توقع أي اتفاقية مع المجموعة الأوروبية خلال فترة الستينيات ، واستمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة، لكن بعد الستينيات قررت بعض الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا رفض متابعة منح الأفضليات للموارد الزراعية الجزائرية، مما الجزائر إلى التوقيع على اتفاقية التعاون سنة 1976، وقد تضمنت هذه الأخيرة مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجاري، والتعاون الاقتصادي والتقني والمالي، كما أن كل المعطيات أكدت أن اتفاقية التعاون المبرمة بين الجموعة الاقتصادية الأوروبية والجزائر لم تؤد إلى إحداث أي تغيرت مفيدة في الاقتصاد الجزائري، وأن أغلب اقتصاديات الدول المتوسطية عرفت تراجعا وعجزا في ميزان مدفوعاتهما، وتدهورا في الأوضاع الاجتماعية والتنموية، مما جعل الاتحاد الأوروبي يطرح مفهوما جديدا للعلاقات أطلق عليه اتفاقية الشراكة.

وبعد جولات كثيرة و طويلة بلغت 17 جولة، وقعت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2005 وهذا التوقيع أملته إلى جانب مكانة الاتحاد الأوروبي كشريات تجارى أول مجموعة من الدوافع الأخرى، وتتكون الاتفاقية من ثلاث جوانب أساسية: السياسي، الأمني الاقتصادي والمالي، كما أن الجانب الأخير يتكون من مجموعة من المحاور هي إقامة منطقة للتجار الحرة وتحديد السلع ، وقواعد المنشأ كإجراءات الوقائية وتحرير التجارة في الخدمات من خلال توزيع المنافع والمساعدات المالية ....، ولا تختلف اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية في جوهرها عن نظيرتهما في بعض الدول العربية.

الفصل الثاني:

انعكاسات وآثار الشراكة الاورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري (2005-2019)

تمهيد:

أدت التعديلات الهيكلية والتطلعات الاقتصادية والتجارية الموازية لتسارع الأحداث الدولية إلى تخلي الدول المتقدمة عن سياسة المبادلات الثنائية واستبدالها المبادلات الدولية المتعددة الأطراف، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق المزيد من التقدم و الرفاهية الاقتصاديين.

ويشكل الاتحاد الأوروبي أحد أهم النماذج على المستوى العالمي، فهو بالإضافة إلى كونه يربط الدول الأوروبية الأعضاء بروابط متينة في مجال التجارة، الاستثمار والأمور النقدية والمالية ما لبث أن وسع شراكته مع دول أخرى من خارج الإقليم في كل من إفريقيا، آسيا وأمريكا، وتشكل بلدان البحر الأبيض المتوسط إحدى أهم نماذج الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول من خارج الإقليم، لما تشكله من بعد تاريخى، جغرافي، اقتصادي ومالي مهم للدول الأوروبية.

بعد ابرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كان هم الخبراء والاقتصاديين الدور الذي يلعبه هذا الاتفاق في الاقتصاد الجزائري وحجم التأثير سواء تعلق الأمر بالجانب الايجابي أو الجانب السلبي وعليه حاولنا تقسيم القصل الى مبحثين كالتالي:

- **المبحث الأول: انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري (2005-2019)**
- **المبحث الثاني: آثار اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري (2005-2019)**

المبحث الأول: انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري

الواقع الميداني التطبيقي يظهر مدى مساهمة الاتحاد الأوروبي في اصلاح الاقتصاد الجزائري من أجل تأهيل مختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في إطار تنمية شاملة، كما جاء في إعلان مسار برشلونة، الذي حدد مختلف ميكانيزمات اتفاق الشراكة في الفضاء الأورومتوسطي، لكن الملاحظ لحصيلة ما يقارب العشرية من الشراكة الجزائرية الأوروبية (2005-2019) أفضت إلى وصف مشروع برشلونة بين خيبة الأمل والطموح الواعد، فالإحباط يكمن في المعايير المختلطة والغامضة أحيانا التي تضمنتها نصوص اعلان برشلونة، أما الطموح فيتمثل في الأهداف الاستراتيجية التي جاء بما هذا المشروع.

المطلب الأول: الانعكاسات على الحصيلة الجمركية

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول المغاربية، يتميز بمساهمة كبيرة للرسوم على التجارة الخارجية في التحصيل الجبائي، حيث تمثل الرسوم الجمركية موردا جبائيا تتجاوز أهمية عدة مصادر أخرى للجباية، فهي تمثل 10% من إيرادات الخزينة العمومية. وتصل حصة الإيرادات الجمركية إلى نسبة 28% من إجمالي الإيرادات الجبائية، أي ما يعادل 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا تأتي أهمية قطاع الجمارك بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ومع دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، تجد الجزائر نفسها مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتجات الأوربية، من خلال التفكيك التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية، وكذا التحرير التدريجي للمبادلات التي تخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري، الأمر الذي سيفقد قطاع الجمارك أهميته، كمصدر من مصادر التحصيل الجبائي، إضافة إلى الآثار الأخرى التي ستحدثها عملية تفكيك التعريفات الجمركية[1].

هناك عدة أثار محتملة عن تفكيك التعريفات الجمركية أهمها[2]:

---

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، 2004، ص95.

[2] قدي عبد المجيد، "الجزائر ومسار برشلونة، الفرص والتحديات"، محاضرة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورو-متوسطية، ص78.

- إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على توازن المالية العمومية، من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة، فالتفكيك الجمركي سوف يؤدي بالجزائر إلى خسارة تقدر بأكثر من مليار دولار سنويا.
- إن إلغاء التعريفات الجمركية من طرف واحد، إزاء السلع القادمة من الاتحاد الأوربي، سيمارس كذلك ضغطا على الميزان التجاري، بسبب زيارة الواردات من السلع الأوربية.
- إن انخفاض قيمة الرسوم الجمركية، سيؤدي إلى انخفاض قيمة التحصيل الضريبي، والذي سيترجم إلى انخفاض في مستوى الإنفاق العام، وهذا ما سيحدث اختلالا في مستوى الطلب العام.
- الأثر السلبي على حماية الاقتصاد الوطني: إذ أن فتح السوق الجزائرية أمام السلع الأوربية من خلال إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على هذه الأخيرة، سوف يكون له أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري، نظرا للوضعية الحالية التي لا تسمح له بمواجهة تحديات الانفتاح فإلغاء هذه الرسوم تعني بكل بساطة تحول السوق الجزائرية إلى "بازار" للسلع الأوربية.

أما عن الآثار الإيجابية لإلغاء التعريفية الجمركية، فإن الهبوط الذي عرفته التعريفة والتي انتقلت من 45 إلى 30% سنة 2001، ساهم في الزيادة من قيمة استيراد مواد التجهيز، المستعملة في تأهيل وتجهيز الاقتصاد.

كما أعرب الاتحاد الأوربي عن دعمه للإصلاحات الاقتصادية والسياسية، التي انطلقت في الجزائر، إضافة إلى دعمه للجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ونجد أيضا أن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، غير أن تأثيرها كما سبق الإشارة إلى ذلك يختلف من دولة لأخرى، وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23.4% من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 27% من الناتج المحلي الإجمالي) وأن حصة الاتحاد

الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65%، حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15.2% من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي) [1].

وبالتالي فإن التخلي عن الحماية الجمركية على الواردات الوافدة من الاتحاد الأوروبي كما تنص عليه اتفاقيات الشراكة سيؤدي إلى خسارة مالية فورية لإيرادات الميزانية بمقدار 1.4 مليار دولار سنويا أي بنسبة 2.2% من الناتج الإجمالي، واحتمال انخفاض مقابل في النفقات العمومية وهذا بسبب انخفاض حصة الإيرادات الناتجة عن المبادلات الخارجية ودرجة الانفتاح التجاري وكذا الحصة المعتبرة من مبادلات السلع الصناعية مع الاتحاد الأوروبي (التي تتجاوز نسبة 60%).

وحسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية سنة 2005 حول الآثار المرتقبة الاتفاقية الشراكة الأورو – جزائرية ومنطقة التبادل الحر، أن نقص القيمة النهائية (value moins finale) لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2019 ستكون في حدود نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي (لسنة 2004) أما بلغة الأرقام فقد تم تحديد بعض التوقعات من قبل نفس الجهة (وزارة المالية) بخصوص خسائر الميزانية (les pertes budgétaires)، غير أنه وبعد مرور أكثر من 05 سنوات تبين أن إيرادات الدولة من الحقوق الجمركية قد تضاعفت عكس ما كان متوقع سنة 2005[2].

(1) -FEMISE, rapport du Femise sur l'èvolution de la structure des èchanges et des invesstissement entre L'UE et les partenaires Mèditerranèes, Mars 2001.

(2) -MINISTRE des finances, accord d'association avec l'union europèenne. « contenu & impact », les impacts prèvisibles de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'Etat et le niveau de la protection tarifaire en Algerie, 2005, pp 48-51.

الجدول رقم (04): تطور الايرادات الجمركية خلال الفترة (2005-2019)

السنوات	الايرادات الجمركية
2005	310.9
2006	283.9
2007	343.3
2008	439.5
2009	460.2
2010	492.2
2011	562.2
2012	639.7
2013	649.2
2014	853.33
2015	920.2
2016	979.8
2017	1005.4
2018	1026
2019	1097.28

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على قوانين المالية للفترة (2005-2019)

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات الجمركية تضاعفت حوالي ثلاث مرات بين سنة 2005 و2019 وهذا ما يجعل الاحتياطات الجزائرية ترتفع بشكل كبير، ومن خلال الشكل البياني التالي نبين تطور الإيرادات الجمركية بين سنة 2005 و 2019.

الشكل رقم (04): تطور الايرادات الجمركية خلال الفترة (2005-2019)

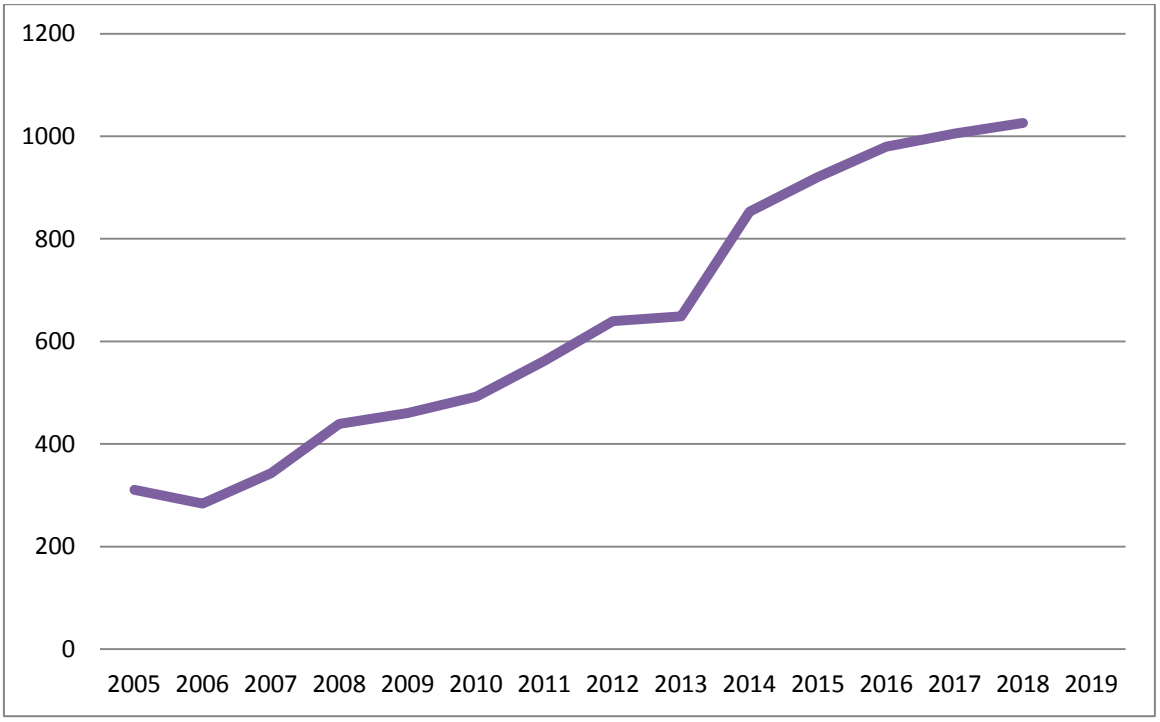

من خلال الشكل البياني والجدول أعلاه نرى بأن التفكيك الكلي للقائمة الأولى من السلع لم يكن له تأثير كبير على العائدات الجمركية وهذا لعدة عوامل أهمها تمديد الفترة الانتقالية للتفكيك الجمركي من جهة وكذا ارتفاع حجم الواردات من جهة أخرى، ولعل الخسائر التي توقعها الخبراء أنذاك كانت مبنية على الالتزام التام ببنود الاتفاقية ومن ضمن ذلك التفكيك الجمركي.

أما أثر إحلال الواردات القادمة من أوروبا عن واردات الدول الأخرى، فهو الأخر لم يكن له تأثير على الإيرادات الجمركية باعتبار أن تمديد الفترة الانتقالية لا يزال يوفر نفس المزايا الجبائية تقريبا بل على العكس من ذلك ارتفعت الواردات من خارج أوروبا خصوصا الصين.

جدول رقم (05): تطور أسعار النفط والميزان التجاري والموازنة العامة

السنوات	أسعار برميل بترول بالدولار	رصيد ميزان التجاري (مليون دولار)	عجز الموازنة العامة (مليون دينار)
2005	54.587	1880921	1030791
2006	66.025	2408465	1186911
2007	74.664	2255901	579231
2008	98.06	2570637	-1288605
2009	62.16	428015	-970972
2010	80.25	1232939	-1392296
2011	112.89	1932008	-2328299
2012	111.523	1665714	-3254143
2013	109.441	788685	-2128816
2014	46.56	197889	-3068021
2015	49.5	-1656273	-3266009
2016	40.30	-1877060	-3236750
2017	54.12	-1456200	-2176000
2018	71.22	-2056941	-4530000
2019	64.20	-4025600	-6110000

المصدر: التقارير السنوية للبنوك، الديوان الوطني للاحصاء، المديرية العامة للجمارك.

الشكل رقم (05): تطور أسعار النفط والميزان التجاري والموازنة العامة

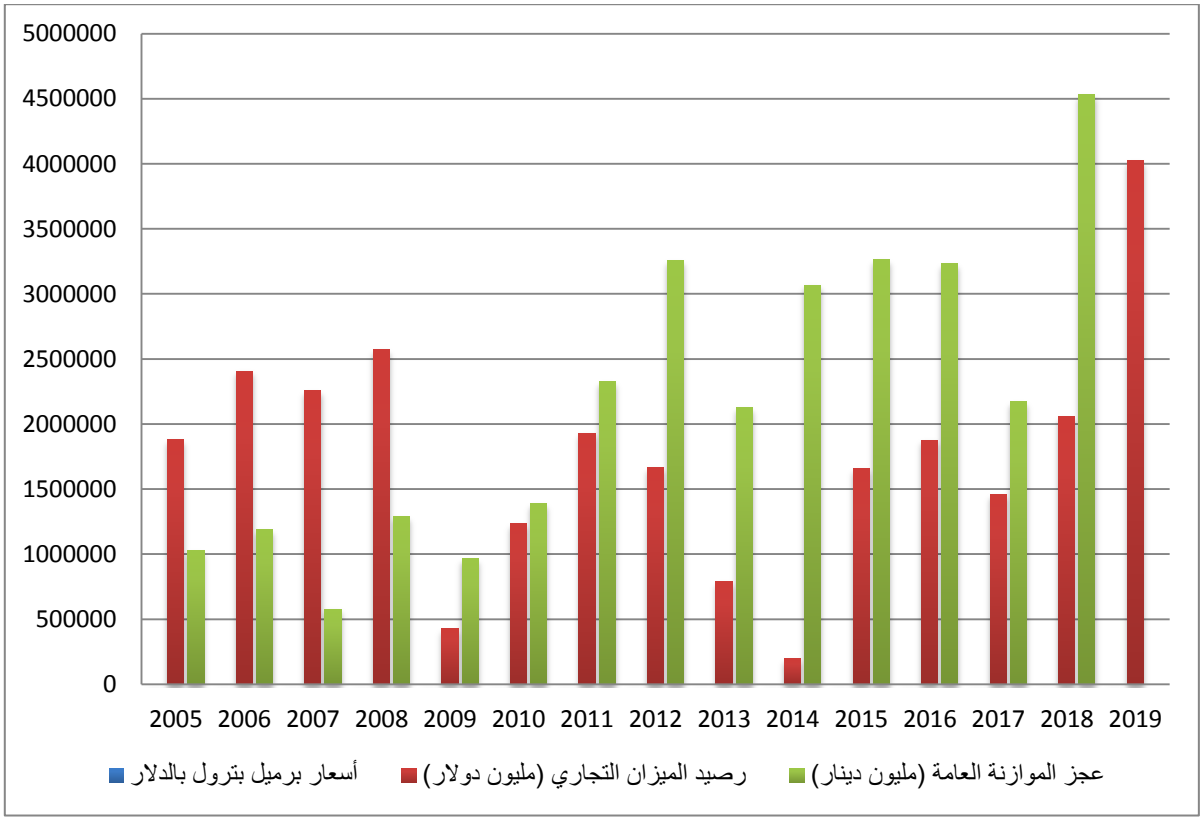

إذن سيؤدي التفكيك الجمركي إلى حدوث ضغطا على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها تجاه السوق الأوروبية وذلك للأسباب:

- أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية، وليس لها تأثير على تقليص الواردات إلى أوروبا، بل تعتمد على معايير أخرى (صحية، بيئية، مواصفات فنية، معيار الجودة... إلخ)، تؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير؛
- أن أوروبا منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إضافة إلى ذلك، فإن الإتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى (الأمريكية، الأسيوية ...) ، وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة.

المطلب الثاني: انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على اقامة منطقة التبادل الحر

ستتحمل الدول العربية المتوسطية تكاليف تكييف وتقويم اقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر وبالتالي مخلفاته بالنسبة للجزائر الأمر لا يختلف كثيرا وهذا ناتج عن[1]:

- التراجع عن الحماية الجمركية أو إلغائها بصفة نهائية أو تدريجية وذلك حسب الاتفاق المبرم مع كل دولة على انفراد.
- واحترام الضوابط النوعية وقواعد المنافسة، وتحرير الخدمات وتنقل رؤوس الأموال.
- وبالتالي هذا ما يدعو الجزائر إلى المطالبة بحق التمتع بشروط ميسرة لدخول صادراتها الزراعية إلى السوق الأوروبية، واستقطاب رؤوس الأموال الأوروبية وكذا الوطنية لإنعاش إقتصادياتها وضمان النجاح في المرحلة الانتقالية.
- سنحاول الوقوف عند ذكر بعض الانعكاسات الإيجابية والسلبية المحتملة الناتجة عن منطقة التبادل الحر فيما يلي:
- يؤدي تحرير التجارة الذي نص عليه انتقاقيات الشراكة إلى تحسين القدرة والكفاءة الإنتاجيتين.
- سيؤدي التزام الشركاء باتفاقيات الشراكة إلى تعزيز وتشجيع النهج الإصلاحي الذي سلكته الدول المعنية أو التي هي في إطار إنجازه.
- ستؤدي هذه الاتفاقيات إلى تشجيع المنافسة وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بفضل توفير البيئة الموائية لذلك.
- ترى M.a Laantaza أن التحديات المرتبطة بالالتزامات التي تنص عليها اتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية وكذا التزامات المنظمة العالمية للتجارة ستؤدي إلى إحداث عملية إعادة هيكلة واسعة النطاق في اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، ويقتضي الوقوف أمام هذه التحديات ضرورة التعاون الاقتصادي الإقليمي، غير أنها انتقدت محتوي

[1] زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، لتكوين منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2004، ص133.

هذه الاتفاقيات لا سيما على مستوى تحرير التجارة، معايير المنتوجات، ونظم منح الشهادات، قواعد المنشأ، الإعانات الحكومية ضمن الاتحاد الأوروبي.

- سوف يزيد اهتمام الدول الأوروبية بالجزائر نتيجة توافر العمالة والمواد الخام وقرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية، وغيرها من عناصر المزايا التنافسية المتمثلة في المزايا المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة المتوسطية والتي من شأنها جلب المزيد من الاستثمارات الأوروبية، بحيث يمكن أن تجعل من الجزائر قاعدة للإنتاج والتصدير إلى السوق الأوروبية[1].

الانعكاسات السلبية:

سيؤدي تحرير التجارة مع أوروبا إلى ارتفاع مستوى الواردات الجزائرية من السلع الرأسمالية والمنتوجات نصف المصنعة، بسبب إعفائها من الرسوم الجمركية في بداية المرحلة الانتقالية.

وللإشارة فإن التعجيل برفع أو إزالة التعريفات الجمركية في الدول المتوسطية ستكون له بعض الانعكاسات السلبية بالنسبة للمؤسسات الجزائرية وذلك بمواجهتها لمنافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية وهذا نتيجة عدم التكافؤ، مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات في الدول المتوسطية، ويفسح المجال للمنتوجات الأوروبية الاقتحام الأسواق المتوسطية، وهذا ينعكس على اختلال الموازين التجارية، إضافة إلى تراجع إيرادات الميزانيات العامة نتيجة إزالة التعريفات الجمركية وبالتالي تقليص الإنفاق العام الحكومي ومنه محدودية الاستثمار وزيادة التضخم وارتفاع مستويات البطالة، فعلى حد تعبير (M. Vauzelle) فإن خلق منطقة حرة للتبادل مع دول جنوب المتوسط ستؤدي إلى انعكاسات سلبية مؤكدة وإيجابيات عشوائية (des aléatoires certains et des avantages inconvénients)، ويؤكد ذلك من خلال المخاطر التي تتحملها هذه الدول والمتمثلة أساسا في المنافية الكبيرة التي ستواجهها المؤسسات المحلية لهذه الدول التي تعيش حاليا في ظل القيود الجمركية المرتفعة، فضلا على أن هذه الدول سوف تفقد الكثير من الإيرادات أو الموارد الجبائية المتأنية من الرسوم الجمركية. لقد قامت العديد من الدراسات التي تناولت أثر منطقة التبادل الحر على الدول المتوسطية الموقعة على اتفاقيات

[1] زايري بلقاسم، المرجع السابق، ص134.

الشراكة الأورو- متوسطية وذلك باعتماد هذه الدراسات على نماذج التوازن العام (Model D'équilibre General) [1].

ومن الإجراءات الواجب اتخاذها لتجنب الأثار المحتملة لدخول منطقة التبادل الحر، يجب على الجزائر البحث والتفكير في الكيفية، التي يتم من خلالها حماية الاقتصاد الوطني، وتعويض الخسارة الناتجة عن تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية ولا يكون ذلك إلا بإصلاح النظام الجبائي الذي لا يزال يعاني الكثير الصعوبات بالرغم من إصلاحات سنة 1992. هذه الصعوبات يمكن حصرها في النقاط التالية[2]:

- عدم فعالية السياسة الجبائية.
- عدم استقرار النظام الجبائي، جراء التعديلات المتتالية التي يتم إدخالها في كل مرة على قانون المالية أو قانون المالية التكميلي.
- الارتفاع المتباين للضغط الجزائي الذي يجعل المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص غير قادرين على احترام التزاماتهم اتجاه إدارة الضرائب.
- انتشار ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، اللذان يؤثران سلبا على حجم الإيرادات الضريبية، إضافة إلى غياب الاحترافية وضعف كفاءة بعض المشرفين على القطاع.
- وقصد السماح بتحسين المردود الجبائي وخفض مجال الاقتصاد الموازي، يجب العمل على إصلاح هذا النظام من خلال اتخاذ التدابير التالية:
- تبسيط النظام الجبائي.
- استقرار التشريع الضريبي.

-إحداث تقارب ما بين المصالح أو الإدارة الجبائية والمساهمين، بتبسيط النصوص وتعميمها، وتحسين الاتصال مع أعوان الجباية. وكذا القيام بعملية تأهيل هذه المصالح بواسطة التكوين واعتماد وسائل تسيير جديدة.

---

[1] Michel Vauzelle, Rapport d'information sur le partenariat Euro-Mèditèrranèn, 23-06-1999.

[2] دراسة لـ: (Ruther Ford, et D. tarr, E, Rustom) سنة 1993، ودراسة أيضا لـ (Gerrard Kebabjian) سنة 1996.

وفي هذا الإطار قامت الجزائر مؤخرا بإصلاح التعريفة الجمركية، وذلك بإحداث تعريفة جمركية جديدة، من خلال إصدار الأمر 01-02 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بإنشاء تعريفة جمركية جديدة، حيث تم بموجبه تخفيض التعريفة الجمركية من 45 إلى 30%. وكذا تحديد النسب التعريفية الجديدة كما يلي[1]:

- من 0% إلى 5%، مفروضة على المواد الأولية غير المنتجة محليا، والتي تستعمل من قبل الجهاز الإنتاجي.
- 15%، مفروضة على التجهيزات ووسائل الإنتاج الزراعي والصناعي، وكذا المنتجات نصف المصنعة.
- 30%، مفروضة على المنتجات والسلع التامة الصنع والمعدة للاستهلاك النهائي والمباشر.

كما يجب الإشارة إلى أن الجزائر، قامت في الفترة الأخيرة بوضع آليات جديدة الحماية الإنتاج الوطني. من خلال إنشاء الرسم الإضافي المؤقت، الذي عوض القيمة المحددة إداريا، وذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

هذا الرسم تخضع إليه المنتجات والبضائع المستوردة من الخارج، والتي يمكن إنتاجها محليا، والهدف منه هو تحقيق هامش حماية للمنتوج الوطني، وإعطائه قدرا من الدعم للمناضة لمدة 5 سنوات، حيث أن هذا الرسم كانت نسبته تقدر في جوان 2001 بـ60%، وسوف يتراجع سنويا ب 12 %، ليصل سنة 2006 إلى نسبة 00%.

إن الإصلاح الجديد للتعريفة الجمركية، أثار مخاوف جميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في الجزائر، وهذا نظرا للنقائص والاختلالات الكبيرة في عملية تصنيف السلع إلى سلع تجهيز، سلع نصف مصنعة أو نهائية، ليتم إخضاعها بحسب ذلك إلى الرسم المطابق لها.

وقصد البحث عن الحلول التي يمكن أن تصحح الأخطاء، تم إنشاء فريق عمل من قبل مجلس مساهمات الدولة تترأسه وزارة الصناعة، ويضم كل من وزارة التجارة، ووزارة المساهمات، حيث قام هذا الفريق بإدخال تعديلات على التعريفة الجمركية بمراعاة مبدأين أساسيين هما:

[1] أنظر الأمر رقم 01-02 المرخ في 20 أوت 2001 من قانون الجمارك الجزائري.

- تخفيض الرسوم الجمركية للمواد الأولية الموجهة للإنتاج.
- رفع الرسوم المطبقة على المواد النهائية، بغية تشجيع الإنتاج الوطني وحمايته.
- إن اشتداد المنافسة في المستقبل، قد يشكل حافزا للجزائر، لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.
- من أجل نجاح الاتفاق في القطاع الزراعي، يجب على الجزائر تحديد سياسة أو برامج التطوير هذا القطاع تأخذ في الحساب:
- عصرنة أنظمة الإنتاج الفلاحي.

المطلب الثالث: انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي

ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية، هو المساهمة الكبيرة لصادرات المحروقات حيث تمثل نسبة 97% من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي، وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول. الأمر الذي ساهم بقدر وفير في رفع قيمة المبادلات التجارية. فيما يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأكثر تفضيلا بهذه الحركة الدولية لرؤوس الأموال الناتجة عن صادرات الجزائر.

أولا: انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على التجارة الخارجية

ارتفعت قيمة المبادلات التجارية حيث وصلت قيمة الصادرات الإجمالية، إلى 46.01 مليار دولار سنة 2005، بينما بلغت الواردات 20.3 مليار دولار.

وبالرغم من إيجابية أرصدة الميزان التجاري، الذي سجل فائضا قدره 25.64 مليار دولار سنة 2005، إلا أنه ما زال يعتمد على المحروقات، ويبقى الجهاز الإنتاجي ضعيفا جدا وغير متنوع.

وإذا كنا بصدد الكلام عن العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوربي، في إطار اتفاق الشراكة. فإن هذه العلاقات لم يطرأ عليها تغييرات كبيرة، وبقيت تقريبا في نفس المستويات التي شهدتها قبل التصديق على الاتفاق. فالمبادلات مع بلدان الاتحاد الأوربي سجلت خلال سنة 2005، نسبة 55.64% من الصادرات الجزائرية موجهة لبلدان الاتحاد الأوربي، وبالمقابل سجلت

نسبة 55.29% من مجموع الواردات الجزائرية أتية من بلدان الاتحاد الأوربي. وتحتل فرنسا المرتبة الأولى في استحواذها على السوق الجزائرية بنسبة 21.97%، بينما تحتل إيطاليا المرتبة الأولى كمشتري للسلع الجزائرية[1].

من المتوقع أن تشهد التجارة الخارجية الجزائرية ارتفاعا خلال السنوات القادمة، وذلك من خلال الزيادة المرتقبة في الواردات، خاصة الواردات من سلع التجهيز، نظرا لما تقوم به الجزائر من تحديث وعصرنة لمؤسساتها. بينما يتوقع ثبات قيمة الصادرات خارج المحروقات تجاه البلدان الأوربية، على الأقل خلال المرحلة الانتقالية، التي من المفروض أن تستغلها المؤسسات الجزائرية للتأهيل[2].

ثانيا: انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على الاستثمار الأجنبي

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأكثر تفضيلا في الحركة الدولية لرؤوس الأموال، فالدول المصدرة لرؤوس الأموال تستعمله كأداة للحصول على اليد العاملة الرخيصة وتجنب العراقيل التعريفية وغير التعريفية، بالإضافة إلى الموقع في السوق المحلي بصفة دائمة، أما الدول المستقلة لرؤوس الأموال فتنتظر من وراء ذلك الإستفادة من وسائل التمويل وخلق مناصب الشغل وتحسين ميزانها التجاري...إلخ[3].

وعليه فإن درجة تركز وطاقة استقطاب أوجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) تعتبر عامل هام لفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية الأورو- متوسطية والتي يمكن تفسيرها فيما يلي:

- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل هام لتقوية الاندماج.
- تعتبر الاستثمارات الأجنبية مؤشرا يسمح بإكتشاف الميزات المقارنة.
- تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل من عوامل النمو.

---

[1] المديرية العامة للجمارك، احصائيات سنة 2005، Www.Douane.gov.dz

[2] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004، ص95.

[3] Kharbachi Hamid, Op.cit ; P06.

إن المتتبع لسياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يلاحظ أن الجزائر كانت من الدول الأكثر تقييدا للاستثمارات الأجنبية، حيث لم تكن هناك قوانين وأطر مؤسسية لتشجيع وتحفيز الأجانب على توظيف أموالهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري، بادرت الجزائر إلى سن جملة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمارات الهادفة إلى تقديم الامتيازات والضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب، لكن رغم ذلك بقيت حصة الاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر ضعيفة جدا (باستثناء قطاع المحروقات) حيث لم تتجاوز 06 ملايين إلى 07 ملايين دولار أي ما يعادل 0.1% من حجم الاستثمارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نام يحتاج إلى الكثير من الاستثمارات ليصل إلى مرحلة النمو، وهو اقتصاد مصنف ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة وهذا حسب مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدره معهد (Fondation Héritage) بالتعاون مع صحيفة (Wall street journal) إضافة إلى أنه اقتصاد تابع لصادرات المواد البترولية والغازية، ويواجه العديد من الصعوبات منها ما يتعلق بالتوازن في ميزان المدفوعات الذي يخضع لعوامل ليس للدولة ممارسة أية رقابة عليها (كتطور الأسعار العالمية للمحروقات، تقلبات أسعار الدولار، وتطور معدلات الفائدة العالمية).

ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية يحتمل أن تؤدي في البداية إلى امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تشجع الاستهلاك من خلال توفير سلة واسعة من السلع الاستهلاكية، كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (الوطنية والأجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج، وهذا ما يتطلب ضرورة ضخ استثمارات كبيرة لتوفير البني الأساسية التي تساعد على النشاط الاقتصادي، ومنه جذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ينبغي التنبيه إلى أمر مهم يتمثل في أن جني هذه المكاسب لن يكون إلا إذا تم مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية، تحدد أسلوب توجيه الاستثمارات الوطنية والأوروبية إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية حسب المزايا النسبية التي تتمتع بها، وهذا من أجل تفادي الدخول المكثف الرؤوس الأموال الأجنبية المضاربة القصيرة المدى (L’afflux massif de capitaux spéculatifs a

court terme)، خاصة في ظل وضعية الاقتصاد الكلي الذي لا يتسم بالاستقرار وهو ما حدث في المكسيك سنة 1994، وبالتالي بلوغ هذا التوجه تعترضه صعوبات كثيرة نذكر منها[1]:

- اتجاه رؤوس الأموال غالبا نحو مناطق أخرى، وهو ما وقع فعلا حيث انتقلت الاستثمارات الأوروبية إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية (PECO) بعد تحول اقتصاديات هذه الدول إلى اقتصاديات السوق واندماجها في الاتحاد الأوروبي.
- أن أغلبية الأنشطة التي يمارسها رجال الأعمال الجزائريين هي أنشطة تجارية غير منشئة للقيم المضافة (استيراد – استيراد).
- ضعف القاعدة الإنتاجية بسبب تقادم أجهزة الإنتاج، وفائض اليد العاملة، بالإضافة إلى ضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على الأداء والمردودية.
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية مواجهة المؤسسات الأوروبية.
- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- علم التأكد الاقتصادي.
- ضعف الهياكل القاعدية للنقل.
- التكوين غير الكافي لليد العاملة.
- العراقيل الإدارية، علم ملائمة المنشآت القانونية والمؤسساتية.
- الفساد والطبيعة السلطوية لأنظمة الحكم.

فهذه العوامل لا تشجع على خلق مؤسسات جديدة وبالتالي جعلت المنطقة أقل جذبا واستقطابا للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى ميل دول الاتحاد الأوروبي للاستثمار في دول شرق ووسط أوروبا (PECO)، وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن عامل القرب الجغرافي والثقافي والعوامل الأخرى غير الاقتصادية لا تكفي لجلب الاستثمارات الأجنبية، وإنما المنافسة هي المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي لاختيار أو انتقاء الدول والقطاعات.

(1) Abdelkader Sid Ahmed, un projet pour L'algerie, elements pour un rèel partenariat euromèditèrranèen, publisud, Paris, 1995, P46.

ومن هذا المنطق يمكن اعتبار الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب من أهم المؤشرات الجانبية للاستثمارات، وبالتالي عرف الإطار القانوني المنظم لهذا الشكل من أشكال التمويل الخارجي عدة تعديلات في السنوات الأخيرة، ومن بين هذه الإجراءات تجد: المزايا الجبائية، إزالة كل الحواجز التي من شأنها أن تكون عائقا أمام هذه الاستثمارات كغياب الهياكل القاعدية للخدمات وعدم وجود التسهيلات البنكية وعدم انفتاح النظام البنكي بالإضافة إلى التكاليف العالية بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات (خاصة النقل)، وتقل الإجراءات القانونية والجمركية[1].

وتجدر الملاحظة أن تصحيح الاختلالات وتحقيق مستويات نمو إيجابية في الجزائر لا يقوم إلا على تشجيع الاستثمارات المنتجة (Investissements Productifs)، لما لهذه الأخيرة من أهمية في توفير فرص الشغل الدائمة ومنه خلق مداخيل تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي.

يتمثل مشروع منطقة التبادل الحر (ZLE) الموقع في إطار اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي الجزائر والذي سيكون حيز التنفيذ مع مطلع سنة (2017) في تحرير المبادلات التجارية والتفكيك أو الإلغاء التدريجي للعراقيل الجمركية وغير الجمركية، ويتعلق الأمر بالمنتوجات الصناعية. تضم مناطق التبادل الحر أكثر من 40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين 600 – 800 مليون نسمة، لا يتعدى فيها عدد الدول المتوسطية 15 دولة، بينما يفوق عدد الدول الغربية (الأوروبية) 25 دولة وأغلبها دول متقدمة صناعيا، وهذا ما يجعل الشراكة الأورو– متوسطية ذات طابع خاص جدا، وبالتالي فإن إنشاء منطقة التبادل الحر ستكون أكبر تجمع تجاري في العالم إذا استثنينا بعض التجمعات التجارية الصينية – الأسيوية – الباسيفية التي لا تزال في مرحلة التصور، وتتضمن منطقة التبادل الحر ما يلي:

- بالنسبة للمنتوجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة.
- أما بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية فإن الشراكة ستعتمد مبدأ التمييز المتبادل أي بمعني أخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية والغذائية وذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من قيود، وهذا نتيجة الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين والمنتجين غير الأوروبيين ضمن البحر الأبيض المتوسط.

[1] زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 14-15.

- أما في ما يخص الخدمات فتخضع للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مراكش وهي إجراءات حمائية، إذا يصعب تحريرها تحريرا كاملا في مدة زمنية قصيرة، كما تنص الشراكة على السماح بالجمع بين شهادات المنشأ بين مختلف الأعضاء في منطقة التبادل الحر الأورو – متوسطية المزمع إنشاؤها.

تتمثل الأهداف الأساسية للتجارة بلا حدود في الشراكة الأورو – جزائرية فيما يلي:

- تحديد العقبات التي تعرقل التبادل الحر والصعوبات التي تبرز في المنطقة المتوسطية حول الموارد والمنتوجات القابلة للمنافسة.
- إيجاد أمس للاتفاق بين المساهمين في المجتمع والمهتمين بالتبادل الحر والانطلاق من عوامل التكامل ومن ثم إيجاد خطط التعويض العاجلة للوصول إلى منطقة التبادل الحر في البحر الأبيض المتوسط.
- أما بخصوص الأسس والقواعد التي تعتمد عليها منطقة التبادل الحر تلخصها في النقاط الأنبياء.
- اعتماد تدابير وإجراءات ملائمة لقواعد المنشأ وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية والمنافسة.
- تبني مبادئ اقتصاد السوق ووضع إطار قانوني للاقتصاد الحر.
- تحديث البني الاقتصادي والاجتماعية مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.
- تحسين القدرة التنافسية عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعجيل بدفع المسار التنموي الاقتصادي والاجتماعي وهذا من خلال:

– دعم النمو الاقتصادي بتجنيد المدخرات المحلية أساسا وبواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا لا يتأتى إلا برفع الحواجز والعراقيل أمام الاستثمار بشكل عاجل، وهذا قصد نقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات والرفع من مستويات الإنتاج والتصدير.

- تشجيع الأطراف المشاركة على إبرام اتفاقيات فيما بينها في قطاعات مختلفة خاصة في مجال تحديث النسيج الصناعي.
- دعم التعاون في مجال إعادة تأهيل القطاع الزراعي وتطوير القطاع الريفي.

أما فيما يتعلق بعنصر الدعم في مجال التمويل والتعاون من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية، فتقترح أوروبا الزيادة في المساهمات التمويلية وذلك من أجل:

- مساندة إعادة هيكلة اقتصاديات الدول التي تقبل فتح أسواقها بعد توقيع اتفاقيات الشراكة.
- تطوير التعاون الجهوي وتقوية الروابط بين شمال – جنوب، وجنوب شرق في المنطقة عن طريق برامج عمل تتدخل فيها عناصر غير حكومية (المدن، وسائل الإعلام، الجامعات، المؤسسات ...الخ).
- تخصيص اعتمادات إضافية من قبل الاتحاد الأوروبي، والدعوة إلى تقوية ميكانيزمات تنسيق تدخلات كل من البنك الأوروبي للاستثمار وكذا البنك العالمي وصندوق النقد الدولي نظرا للاحتياجات المتوسطية الكبيرة.
- الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي نظرا لقصور الدول المتوسطية في مجال التعليم وشروط العمل والصحة والوقاية الاجتماعية.

المبحث الثاني: آثار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري (2005-2019)

إذا كانت كل الجوانب اتفاق الشراكة الأوروجزائري، لها أهميتها الخاصة، فإن العنصر الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو الجانب الاقتصادي، بالنظر إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به، خاصة في هذه الفترة الدقيقة من حياة الجزائر، التي هي في حاجة ماسة لتفعيل آلياتها الاقتصادية بغرض امتصاص مشاكلها الاجتماعية التي تراكمت منذ فترة التسعينات.

لا شك أن هناك واقعا جديدا سيواجه مختلف القطاعات الاقتصادية، كونها معرضة المنافسة حادة تنشأ حتما عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية، هذه المنافسة لها نتائجها متفاوتة من قطاع الأخر.

المطلب الأول: آثار اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على القطاع الزراعي

لقد عانى القطاع الزراعي، الذي تقدر نسبة مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي الخام بـ09%، ويشغل حوالي 21% من اليد العاملة، التهميش والإهمال، وهذا في مختلف مخططات التنمية، بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي يعاني منها في:

- ضعف المردود
- النقائص المسجلة في مجال الممكنة، واستعمال المخصبات.
- نقص الدعم المالي والتقني المقدم للقطاع.
- نقص الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات .
- النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتثمينها.

الشيء الذي أدى بطبيعة الحال إلى عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي، والتبعية الغذائية شبه الكلية إلى الخارج.

الآثار السلبية:

إن تطبيق اتفاق الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع، فأوربا تضمن 48% من حاجتنا من المواد الزراعية، وتستقبل 78% من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح ما بين 1.3 و1.5 مليار دولار، هذا العجز يمكن أن يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات

الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، وهذا من خلال غزو المنتجات الأوربية للسوق الجزائرية من جهة، وضعف الإنتاج الزراعي الوطني وكذا الحواجز غير الجمركية والتي يمكن أن تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوربية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بجمالية البيئة وصحة الإنسان والحيوان من جهة أخرى[1].

ودون أن ننسى تمسك الاتحاد الأوربي بالسياسة الزراعية المشتركة، والتي من خلالها يقدم هذا الأخير دعما كبيرا لقطاع الزراعي، يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد. وما يسببه هذا من عجز للمنتجات الزراعية الجزائرية، على منافسة نظيرتها الأوربية.

الآثار الإيجابية:

ذكر الآثار السلبية لتطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي على القطاع الزراعي، لا يعني خلوه من آثار إيجابية على هذا القطاع ومنها:

- تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة مثل: التمور، الطماطم، الحمضيات، ولحوم الأغنام، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوربية. لكن بشرط تحسين الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير إضافة إلى توفير عنصر الجودة والنوعية في هذه المنتجات.
- إن اشتداد المنافسة في المستقبل، قد يشكل حافزا للجزائر، لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.

المطلب الثاني: آثار اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على القطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، من خلال التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل الحر للمنتجات الصناعية، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع يعرف ركودا بل تراجعا في مستوى الإنتاج والتصدير يعود سببه إلى:

- سوء استعمال إمكانيات الإنتاج المتوفرة، وتقادم الأجهزة الإنتاجية في بعض القطاعات.

---

[1] قويدري محمد، "أثر المشروعات المشتركة في تحسين الأداء الاقتصادي"، محاضرة ألقيت حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، 2003، ص76.

- ضعف الطلب الوطني، الذي يترجم بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ومنافسة السلع الأجنبية.
- المعدل الضعيف للإنتاجية المتوسطية في هذا القطاع، والأهمية المعتبرة لحصة الأجور من القيمة المضافة.
- تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، وسلبيات أنظمة التكوين والتعليم.
- العدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الصناعية، وضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على خلق المردودية.

وعليه فإن أثار اتفاق الشراكة على النسيج الصناعي بالنسبة للاقتصاد، تختلف حسب القطاعات، وذلك حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء، كما يمكن تصنيفها إلى آثار سلبية وأخرى إيجابية.

الآثار السلبية:

إن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك قدرة تنافسية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية. كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوربية إلى السوق الوطنية، يمثل تحديا أمام الصناعة الجزائرية. ولكن الوضعية تختلف من قطاع إلى أخر، على حسب معدل الحماية الجمركية ومعدل الدخول إلى السوق المحلية. ومن أهم الآثار السلبية نذكر[1]:

- تحطيم الصناعات غير التنافسية ذات الحماية الكبيرة والضعيفة.
- المشاكل الكبيرة التي ستواجه الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة .
- إن تحرير المبادلات الصناعية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة الناتجة عن تحويل العمال أو التسريح النهائي لهم.
- إن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، سيرفع من المنافسة الأوربية ويؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية، التي هي أساسا غير مؤهلة ولا تتجاوب مع المعايير الدولية.

[1] قويدري محمد، المرجع السابق، ص78.

- الصعوبات التي يمكن أن تظهر مع انخفاض الحماية الجمركية، في قطاعات السلع الوسطية وسلع الاستهلاك.
- إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي، ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها. وهذا ما سيضعف المنتوج الصناعي الجزائري، إضافة إلى وجود محيط تنافسي على صادرات الجزائر من السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوربي، بسبب الاندماج المتزايد لدول أوربا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوربي وانخفاض ما كانت الجزائر تتمتع به من تفضيلات.

الآثار الإيجابية:

إن إقامة منطقة التبادل الحر، يمكن أن يفيد كثيرا قطاع الصناعة ويحفزه، من خلال الانعكاسات الإيجابية لمضمون اتفاق الشراكة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- إن الاتفاق يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي ستساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني، خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأوربية. وهنا على المؤسسات الجزائرية استغلال الفرص واكتساب الخبرات.
- الانخفاض الجمركي سيعمل على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر، وهذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعية.
- الأثر الإيجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية، وذلك من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية والوسيطة والنصف مصنعة، التي تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الوطنية.
- جو المنافسة الذي يخلقه الاتفاق، الأمر الذي يجعل المؤسسات الوطنية تعمل على تحسين نوعية المنتجات ورفع الكفاءة الإنتاجية، من خلال اتخاذ التدابير الفنية والتقنية اللازمة لمواجهة المنتوج الأوربي.

[1] بوزكري جمال، المرجع السابق، ص161.

- استفادة المؤسسات الجزائرية من سوق الدول الأوربية المفتوحة، التي تتميز بحجم يصل 450 مليون نسمة، بالإضافة إلى القدرة الشرائية العالية لسكان الاتحاد الأوربي.
- الاتفاق يسمح بالاستفادة من البرامج والمساعدات المالية، التي يتيحها الاتحاد الأوروبي لشركائه، مما يلزم الوزارات المعنية، وعلى رأسها وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضع الآليات والكيفيات والبرامج المناسبة لتجسيد هذه الاستفادة على أرض الواقع.
- العمل على إعادة تخصيص عوامل إنتاج القطاعات التي تم تحريرها، نحو النشاطات التي تتوفر على المزايا النسبية.
- **مبدأ حماية المنتوج الوطني:** إذ أن اتفاق الشراكة يعطي الجزائر إمكانية التدخل لحماية القطاعات الصناعية التي تواجه صعوبات كبيرة، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات استثنائية في شكل استرجاع أو زيادة الحقوق الجمركية الفترة محدودة[1].

المطلب الثالث: تقييم اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية وشروط نجاحها

بعد ما رأينا من أثار فعلية على الاقتصاد الجزائري، وجب معرفة كيفية تجنب الاثار السلبية المحتملة في حال الوصول إلى منطقة التبادل الحر والمحافظة على المكتسبات المحققة وتطويرها بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

أولا: تقييم اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية

بعد مرور أكثر من 06 سنوات على دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ وبروز الأثار الأولية لهذا الاتفاق جعل الاقتصاديين يعيدون في جدوى الاتفاق من عدمه وتصحيح مسار الاتفاق إن أمكن، وبالفعل فقد أرجأت الجزائر التفكيك الجمركي وهذا لعدة أسباب[2]:

---

[1] التوني ناجي، آثار اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية، ورقة بحث منشورة من طرف البنك الكويتي للسناعة، سلسلة المال والصناعة، العدد العشرون، 2002، 56.

[2] عمور ة جمال، رسالة دكتوراه، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو-متوسطية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص207.

- عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري.
- عدم قدرة المؤسسات على التنافسية.
- نقص الاستثمارات المنتجة من طرف الجانب الأوروبي.
- تحسن الإيرادات العمومية.
- النمو الاقتصادي.
- أزمة منطقة اليورو.

كل هذه العوامل وغيرها جعلت الجزائر تعيد النظر في بعض بنود الاتفاقية، وتفاوض من موقع قوة على اعتبار أنها تملك قدرة مالية معتبرة ووضع اقتصادي مريح، كما أنها بذلك تحافظ على الشركاء خارج الاتحاد الأوروبي، وهذا بغية جعل الشريك الأوروبي أكثر فاعلية خصوصا في موضوع الاستثمار المنتج، لأن نظرة الأوروبيين للجزائر على أنها مجرد سوق، جعلت الشراكة تفقد الأهداف المنوطة بها وهي المصلحة المشتركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أما التخوفات التي أطلقها الخبراء قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ حول انخفاض إيرادات الدولة من الحقوق الجمركية وكذا تسجيل عجز في الميزان التجاري لم تكن دقيقة وهذا ما تبين بعد مرور 05 سنوات على دخول الاتفاق حيز التنفيذ، لكن يبرر الخبراء ذلك بإرجاء التفكيك الجمركي إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي له أثار إيجابية وأخرى سلبية كنا قد تطرقنا لها سابقا، لكن التباين والتناقض سواء في المقومات أو في القيمة والقوة الاقتصادية يجعل هذا الاتفاق يكون في صالح طرف واحد لعدة أسبابه[1]:

1. الاختلاف الواسع في الثقل البشري حيث يمثل عدد سكان الجزائر 8% من سكان الاتحاد و هذا الفرق قد يكون لصالح الجزائر كما يمكن أن يشكل حجر عثرة أمامها في محاولاتها لاختراق الأسواق الأوروبية و إيجاد قدم فاعل فيها وذلك ناتج عن عدم تناظر حجم السوق من ناحية العرض و الطلب.

[1] معطي لبنى، رسالة ماجستير، أثر الشراكة الأورو-متوسطية على الاقتصاد الجزائري، جامعة وهران، 2007-2008، ص120.

2. الاختلاف في المكانة الاقتصادية، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد صغير حيث لم يتجاوز مجموع الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 قيمة 47.9 مليار دولار ، كما أنه اقتصاد تام يحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في الكثير من الاستثمارات ليتمكن من الوصول إلى مرحلة النمو المرجوة. كما أنه اقتصاد يعتمد أساسا على عائداته من صادرات المواد البترولية و الغازية، في حين نجد دول الاتحاد الأوروبي التي تكاد تكون في أرقى درجة من درجات التكامل الاقتصادي، حيث يتكون من 25 دولة قابلة للتوسع مستقبلا و يعتبر الاقتصاد الأول في العالم و هو متقدم بذلك على الاقتصاد الأمريكي بما لا يقل عن 10%بحجم ناتج محلي يبلغ 8500 مليار دولار مقابل أقل من 8000 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية و من المتوقع أن يزداد تفوق الاقتصاد الأوروبي على الأمريكي و ذلك بأنضمام دول جديدة إلى عضوية الاتحاد من بين الدول المرشحة للعضوية.

3. التباين الواسع في أهمية المبادلات التجارية لكل طرف عن الآخر، ففي الوقت الذي نجد فيه الاتحاد الأوروبي يمثل حوالي 65%من التجارة الخارجية الجزائرية، نجد بالمقابل مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في 5%من التجارة الخارجية الدول الاتحاد الأوروبي.

4. عدم تناظر في المستوى المعيشي، حيث أن نصيب الفرد الجزائري من الدخل يساوي 0,5 % من متوسط دخل الفرد الأوروبي (حسب إحصائيات البنك العالمي لسنة 1998). و إذا قمنا بمقارنة نصيب الفرد الجزائري من الدخل مع متوسط نصيب الفرد الأوروبي بمقياس تكافؤ القوة الشرائية (و هو مقياس أقرب إلى الواقع لمقارنة مستويات الدخل مع مراعاة اختلاف مستوى الأسعار)، فسيكون نصيب الفرد الجزائري معادلا إلى 1,4% فقط من متوسط دخل الفرد الأوروبي، ولعل هذا كاف ليبين الفرق الشاسع بين المستويين المتناقضين، مما ينعكس على مستوى النمو الاقتصادي لكل طرف إما سلبا أو إيجابا . 5. كما أننا لاحظنا أيضا من خلال عرضنا المشروع الشراكة الأوروبية الجزائرية أن معظم الاتفاقيات المتوسطية الجديدة تقوم على تبادل المزايا بين الجانبين مع بعض التسهيلات الممكن حصرها في منح فترات انتقالية تؤخر التزام دول المتوسط بتقديم المزايا المقابلة الفترة تمتد إلى 12 سنة، و هذا عكس اتفاقيات التعاون لعام 1977 التي كانت تقوم على تقديم مزايا تفضيلية من طرف واحد، وعليه فإن تطبيق مشروع الشراكة سينتج عنه الانتقال من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات التجارية من طرف واحد

وهو الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة من الجيل الجديد، و الذي يؤدي إلى تقديم تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق.

ومنه فلن يكون للاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فائدة كبيرة على الاقتصاد الجزائري إذا كان الاتحاد الأوروبي سيعامل كل الدول الأخرى نفس المعاملة، في حين تلتزم الجزائر بإعطاء ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية، و بتخفيض الرسوم الجمركية خلال المرحلة الانتقالية و من ثم إعفائها من كامل الرسوم بعد انجاز منطقة التبادل الحر، في حين تبقى الرسوم على صناعات الدول الأخرى غير الأعضاء في الشراكة، و هذا يمثل قيدا على حرية الاستيراد في الجزائر لصالح الإنتاج الأوروبي دون مقابل تحصل عليه الجزائر، ومن شأن ذلك أن يحرم هذه الأخيرة من مكاسب توزيع مصادر الواردات مما يشكل تكلفة إضافية على اقتصادها. وبصفة عامة فإن الاتفاق الشراكة آثار مباشرة و أخرى غير مباشرة قد تكون أكثر أهمية من غيرها نظرا لعدم قدرتنا على تقييمها على المدى القريب و القبلي. كما أن التكاليف التي قد يتكبدها الاقتصاد الجزائري هي مؤكدة و مباشرة أما المكاسب فهي غير مؤكدة و غير مباشرة كما أنها قد لا تتأتى إلا على المدى المتوسط و البعيد[1].

ثانيا: شروط نجاح اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية

إن نجاح أي مشروع يتطلب مجموعة من الشروط أو المقومات، ومن أهم مقومات نجاح الشراكة ما يلي[2]:

1)- استقرار الاقتصاد الكلي: يسمح هذا العامل بإعطاء مصداقية وثقة لجلب المستثمرين الأجانب قصد تعويض الخسائر الناتجة عن عملية التفكيك الجمركي وتشجيع العرض وخلق مناصب شغل محليا وكيح تدفقات الهجرة غير المشروعة وكذا هجرة الأدمغة أيضا.

2)- تخفيض المديونية الخارجية: إن مشكل المديونية لا يساعد على عملية التصحيح الهيكلي للاقتصاد الكلي يسيب الآثار التي ترتب عنها على ميزان المدفوعات والميزانية العامة، وعليه فمن الضروري إيجاد حلول للتخفيف أو التقليل من هذه المديونية على الدول العربية المتوسطية وذلك بتحويلها إلى سندات أو أسهم للاستثمار، أو إجراء مفاوضات حول تسييرها باعتبار أن أوروبا هي

[1] معطي لبنى، مرجع سابق، ص123.

[2] M. Belattaf, et B. Arhab, Op.cit, P06.

المدين الأساسي لهذه الدول وبإمكانها أخذ المبادرة وتقوم بما تم القيام به في الثمانينات بخصوص مليونية أمريكا اللاتينية، فيكون مثل هذا الإجراء مفيدا جدا بالنسبة للدول المتوسطية في هذا الظرف

3)- تخفيف القيود التعريفية: إن الدخول في منطقة التبادل الحر يتطلب تغيير الهيكلة الجبائية أي الضرائب المفروضة على النشاط الداخلي، لأن أثر المداخيل الجبائية يتحدد بحجم الضرائب على التجارة الخارجية فالدول التي لا تتأثر هيكلتها الجبائية بالخسائر الجبائية الناتجة عن التجارة الخارجية ستكون لها أكثر القرص للدخول أو الاندماج في منطقة التبادل الحر.

4)- وضع نظام أو شبكة للحماية الاجتماعية: إن تحرير التجارة سيؤدي إلى ضرب القطاعات المحمية، وبالتالي فإن القطاعات التي تود المحافظة على استمرارية نشاطها سوف تتحدد ببعض الإجراءات كتخفيض الأجور أو التسريح وهذا ما ينعكس اجتماعيا على فئات عريضة من المجتمع (البطالة، الفقر ...إلخ)، فعلى الدولة أن تواجهها بسياسة اجتماعية صارمة.

5)- إصلاح التشريعات: ينبغي على الدولة أن تكيف إطارها القانوني من أجل جلب الاستثمار والاستفادة من دخول رؤوس الأموال التي تمكنها أو تسمح لها بتحقيق الاندماجواقتناص الفرص والمزايا التي توفرها اتفاقيات الشراكة، وذلك بتقديم الامتيازات اللازمة للمستثمرين (كالتسهيلات والإعفاءات الجبائية وتوفير الضمانات الكافية لهم .

6)- التشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين: ينبغي أن يكون جميع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين على علم بفحوى هذه الاتفاقيات بمشاركتهم ومشاورتهم أثناء التفاوض وعند التطبيق، واقناعهم أيضا بما توفره هذه الاتفاقيات من مزايا وما ينتظر المجتمع من تضحيات، وبالإضافة إلى العوامل المذكورة سابقا الإنجاح الشراكة ينبغي أيضا توفر الإرادة السياسية للطرفين المتعاقدين وكذا ضرورة التعاون والتكافؤ في العلاقة وعلم التمييز والقناعة بالمشروع.

خلاصة الفصل:

يبدو واقعيا الإعتراف أن اتفاق الشراكة الأورو- جزائري جاء ليطرح تصورا جديد للتعاون الاقتصادي والتجاري، بأطر واليات عمل تفتح أبواب الترقب المتفائل والحذر في نفس الوقت، فالأبعاد المغرية التي يتيحها الاتفاق من فرص وملائمات، تكتنفها العديد من المخاطر والمحاذير التي يجب أخذها على محمل الجد يلزمها مؤسسات قوية سياسيا واقتصاديا وحتى إجتماعيا، لذا يتعين على الجزائر القيام باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة، لنجاح هذا الاتفاق من خلال مواصلة عمليات الإصلاح والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي. ومهما قيل عن انعكاسات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني، وبرغم من عدم الحصول على نتائج إيجابية كما كان متوقع منها، فإنه من خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2019 والتي تعود على الشريك الأوروبي بالفائدة على حساب الطرف الجزائري، إلا أن الخلل ليس في الشراكة، بل هو في الاقتصاد الجزائري الهش الذي يجب على السلطات الجزائرية اتخاذ إجراءات من اجل الرفع من مستواه.

الخاتمة العامة

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال إقامة شراكة مع الدول المتوسطية توسيع نفوذه العالمي وتحصين مواقعه التسويقية، خصوصا بعد الزحف الصيني على المنطقة، غير أن الأهداف المعلنة للشراكة كانت ذات سقف عال جدا حيث ركزت على جعل منطقة المتوسط إحدى مناطق الرفاه الاقتصادي في العالم، والأكثر من ذلك المساهمة في تنمية بلدان المنطقة وفق خطط واستراتجيات مشتركة، لكن الواقع أثبت العكس حيث أن هذه الأهداف تتلاشى يوما بعد يوم لتنحصر في جعل البلدان المتوسطية أسواقا أوروبية من خلال إلغاء القيود والحواجز الجمركية، مما يؤدي إلى عجز الصناعة المحلية لهذه البلدان عن المنافسة في ظل قوة الصناعة الأوروبية وتنافسيتها .

يجسد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي علاقة القوي بالضعيف، حيث أن الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية مؤهلة ، بينما نجد أن الاقتصاد الجزائري وان حقق نتائج مرضية فهو اقتصاد ريعي.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال طريقة المعالجة التي اعتماد ناها، توصلنا إلى النتائج التالية:

1. إن الحديث عن موضوع الشراكة وهي الفكرة الرئيسية من مؤتمر برشلونة، في حديث عن طرقين غير متكافئين من كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها من جوانب الحياة.
2. إن الاتحاد الأوربي وكقوة فاعلة على الصعيد العالمي فأنه يطمح في ممارسة دور عالي يتناسب وحجم كتلته وقوة تأثيره مقارنة بدول صغيرة ومتفرقة وتواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية.
3. إن فتح الأسواق العربية أمام البضائع والمنتجات الأوربية يؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات ويؤثر في قيمة العملات الوطنية.
4. إن الشراكة تؤدي إلى استفحال ظاهرة البطالة في البلدان العربية بسبب إعادة جزء من العمالة العربية إلى بلدانها الأصلية والمنافسة التي ستتعرض لها الشركات العربية ومنه تسريح أعداد كبيرة من العمال نتيجة الإفلاس.
5. الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تكن خيارا استراتيجيا وإنما رد فعل للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم و مسايرة النمط التجاري، الذي تعتمده الجزائر منذ سنوات،

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالوصول إلى إقامة منطقة التبادل الحر سيفقد الجزائر باقي الشركاء الذي أظهروا حسن نواياهم خصوصا لتفعيل الاستثمارات المنتجة كالشريك الصيني.

من خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها يمكن القول أنه بعد مرور عدة سنوات على اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية لم تتضح الصورة بعد حول الآثار التي يمكن أن يخلفها هذا الاتفاق ، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها عدم الوصول إلى منطقة التبادل الحر والتي من خلالها يمكن رؤية الاختلالات على مستوى الميزان التجاري ومنه على الاقتصاد الجزائري. **ثانيا : الاقتراحات**

في ظل هذه النتائج نعتقد أن تعميق علاقات الشراكة بين الطرفين الجزائري والأوروبي وتحسينها لا يتحقق إلا بمراجعة خطوات تنفيذ بنود الاتفاق، ولهذا نقدم الاقتراحات التالية:

1. الالتزام والعمل ببنود اتفاقية الشراكة ما لم يشكل تعليقها ضررا لأي طرف.
2. العمل على تسهيل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حتى نتفادى المزيد من التأخير في انشاء منطقة التبادل الحر.
3. تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي الأوروبي المباشر إلى الجزائر للاستثمار في قطاعات خارج الحروقات، لتمكين الجزائر من التخلص من التبعية للمحروقات.
4. الكف عن احتكار التكنولوجيا من طرف دول الاتحاد الأوروبي، وتشجيع التعاون العلمي والنفي والتكنولوجي.
5. عدم التدخل في تسيير شؤون البلاد الداخلية تحت ستار نشر الديموقراطية.

ثالثا: آفاق البحث في الموضوع

تدفعنا النتائج التي توصلنا إليها بخصوص هذه الدراسة، إلى البحث مستقبلا في تساؤلات جديدة لها علاقة بالموضوع، والتي يمكن أن تكون ملائمة ليحوت مستقبلية ومن بينها:

- فكرة تشكيل تكتل مغاربي مقابل التكتل الأوروبي.
- تشكيل اتحاد افريقي بالموازاة مع الاتحاد الاوروبي.

ثبت المراجع

I- المصادر والمراجع:

أولا: المراجع

1. التوني ناجي، آثار اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية، ورقة بحث منشورة من طرف البنك الكويتي للسناعة، سلسلة المال والصناعة، العدد العشرون، 2002.
2. فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورو-متوسطية رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014.
3. قدي عبد المجيد، "الجزائر ومسار برشلونة، الفرص والتحديات"، محاضرة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورو-متوسطية.
4. قويدري محمد، "أثر المشروعات المشتركة في تحسين الأداء الاقتصادي"، محاضرة ألقيت حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، 2003.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد وادارة الأعمال، جامعة وهران-الجزائر، 2012-2013.
2. زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2004.
3. شواشي فاطمة، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم- الجزائر، 2017-2018.
4. عمورة جمال، رسالة دكتوراه، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو-متوسطية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

5. قطاف ليلى، اتفاقية الشركاة الأورو–جزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة سطيف، المنظم يومي 13 و14 نوفمبر 2006.
6. كربوش حسينة، التفكيك التعريفي في إطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005–2006.
7. كنوش عاشور، قورين حاج قويدر، أثر المشروع الأورو–متوسطي على فرض بناء نظام للتجارة الالكترونية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة سطيف، المنظم يومي 13 و14 نوفمبر 2006.
8. معطي لبنى، رسالة ماجستير، أثر الشراكة الأورو–متوسطية على الاقتصاد الجزائري، جامعة وهران، 2007–2008.

المجلات والملتقيات:

1. براق محمد، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية، الملتقى الدولي حول، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13–14 نوفمبر 2006.
2. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول.
3. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو–متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجائر، العدد 01.
4. علاوي محمد لحسن، اتفاقيات الشراكة الأورو–عربية، شراكة اقتصادية حقيقية...أم شراكة واردات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة ورقلة، العدد 16، 2012.
5. مفتاح صالح، بن سمية دلال، اتفاق الشركة الأورو–جزائرية، المحتوى، الأهمية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تفرحات عباس، سطيف، 14 نوفمبر 2006.

الدراسات والتقارير:

1. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004.
2. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، 2004.
3. دراسة لـ: (Ruther Ford, et D. tarr, E, Rustom) سنة 1993، ودراسة أيضا لـ (Gerrard Kebabjian) سنة 1996.

القوانين والأوامر والاتفاقيات:

1. القانون رقم 05/05 المؤرخ في 26 أفريل 2005 المتضمن الموافقة على هذا الاتفاق الموافقة على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، وكذا ملاحقه من 1 إلى 7 والبروتوكولات من رقم 1 إلى 7 والوثيقة النهائية المرفقة به، ج. ر العدد 30 الصادر بتاريخ 27 أفريل 2005.
2. القانون رقم 15905 المؤرخ في 27 أفريل 2005 المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع بفالونسيا يوم 23 أفريل 2002 وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبروتوكولات من رقم 1 إلى 7 والوثيقة النهائية المرفقة به، ج.ر ، العدد31، الصادر بتاريخ 30 أفريل 2005.
3. قانون الجمارك الجزائري المؤرخ في 20 أوت 2001 .

II- المراجع باللغة الأجنبية

1.Abdelkader Sid Ahmed, un projet pour L'algerie, elements pour un rèel partenariat euromèditèrranèen, publisud, Paris, 1995.

2.Claude Dufloux, Michel Karline, La balance des paiment, Economica, Paris, 1994.

3.FEMISE, rapport du Femise sur l'èvolution de la structure des èchanges et des invesstissement entre L'UE et les partenaires Mèditerranèes, Mars 2001.

4.Michel Vauzelle, Rapport d'information sur le partenariat Euro-Mèditèrranèn, 23-06-1999.

5.MINISTRE des finances, accord d'association avec l'union europèenne. « contenu & impact », les impacts prèvisibles de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'Etat et le niveau de la protection tarifaire en Algerie, 2005.

الملــخص

هدفت الدراسة إلى محاولة معالجة موضوع الشراكة الأورو–جزائرية ودوافعها وأهدافها ومضمونها، بالاضافة للجانب الاقتصادي لها، كما عالجت الشراكة الأورو–جزائرية على الاقتصاد الجزائري، في الفترة الزمنية (2005–2019).

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال إقامة شراكة مع الدول المتوسطية كالجزائر لتوسيع نفوذه العالمي وتحصين مواقعه التسويقية، حيث ان الشراكة لم تكن خيارا استراتيجيا وإنما رد فعل للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم ومسايرة النمط التجاري، الذي تعتمده الجزائر منذ سنوات.

Résumé:

L'étude visait à tenter d'aborder la question du partenariat euro-algérien, ses motivations, ses objectifs et son contenu, en plus de son aspect économique. Le partenariat euro-algérien a également traité de l'économie algérienne, dans la période de temps (2005- 2019).

À travers cette étude, nous avons conclu que l'Union européenne cherche, en établissant un partenariat avec des pays méditerranéens comme l'Algérie, à étendre son rayonnement mondial et à fortifier ses sites de commercialisation, car le partenariat n'était pas un choix stratégique mais plutôt une réaction aux changements économiques. que le monde est témoin et suit le rythme commercial adopté par l'Algérie depuis des années.